سياسات مكافحة الارهاب
دراسة حالة دول الخليج العربية

م.م. علي محمد حسن الخفاجي

نبذة عن الباحث :
مدرس مساعد تدريسي في كلية القانون جامعة القادسية. حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية / النظم السياسية من كلية العلوم السياسية جامعة النهرين.

The policies of terror struggling in cooperation council countries for Arab Gulf countries

Abstract

It is not extravagant to say something today that terrorism has become the greatest threat facing the international community all limbs. After it was states who holds the great powers. Conflicts turning into a global war. From time to time. Or the exchange of threat or use of nuclear weapons. As happened in the Cold War, which ended with the imposition of globalization or Americanism world. And make it subject to US hegemon .as that terrorism has become an international phenomenon is extremely dangerous in the face of human life in this century. In fact, the underlying motives behind the emergence of the phenomenon of terrorism and internationalization in the world. It was behind various reasons. Of them international. Stands behind the manifestations of the global system imposed by the United States. And interventions is fair in the Arab and Islamic world. Local and other related local environments of the Gulf Arab states. Represented by religious, political, economic and social factors. And thus came to be combated with the same international and domestic policies that cause this dangerous.

سياسات مكافحة الارهاب دراسة حالة دول الخليج العربية

* م.م. علي محمد حسن الخفاجي

الملخص :

في الحقيقة صار الارهاب اليوم من اعظم الاخطار التي تواجه المجتمع الدولي ، وبالأخص بعد نهاية الحرب الباردة في مطلع تسعينيات القرن الماضي ، فقد برزت الظاهرة الارهابية في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي تحديداً ، وصارت ظاهرة دولية في غاية الخطورة تهدد الحياة الانسانية في هذه القرن ، والواقع يشير الى ان الدوافع الكامنة خلف بروز الظاهرة الارهابية وتدويلها في العالم بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص كان من ورائه اسباب شتى منها ، الاسباب الدولية التي تقف خلفها تجليات النظام العالمي الجديد والتدخلات غير العادلة في العالم العربي و الاسلامي من قبل الغرب وعدم ايجاد حل نهائي لصراع العربي الاسرائيلي ، واستمرار الازمة السورية العراقية والصراع مع التنظيمات الارهابية والى غير ذلك ، والاسباب المحلية التي تتعلق بالبيئات المحلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتمثلت بالعوامل الدينية والامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الى غير ذلك، ومن ثم صار لزاماً مكافحتها ودراسة مسبباتها ووضع الحلول الناجعة لها عن طريق السياسات الدولية والمحلية اللازمة لذلك .

المقدمة :

اصبح الارهاب ظاهرة دولية ، إذ لم يعد قاصراً على منطقة معينة ، وفي مقابل ذلك لا يوجد تنسيق بين المجتمع الدولي لإقامة منظومة لمواجهته مواجهة فعالة ودائمة ، ومن الملاحظ ان الاسباب التي تساعد على نماء الفكر الارهابي في تزايد مستمر ، كما ان الجرائم الارهابية على صعيد العالمي في تتخذ منحاً مطرداً ، ولم يعد خافياً ما لها من اثار مدمرة في الارواح والمنشآت وغيرها ، حتى يصل الامر الى حد تهديد الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول ، ولم تقتصر هذه الاثار مقتصرة على الدول التي تُرتكب فيها هذه الجرائم ، وانما تمتد الى دول اخرى ، وبالنظر الى المجتمعات العربية والخليجية نجدها تواجه العديد من التحديات والمستجدات والاحداث السريعة والشاملة لكل مناحي الحياة ، شأنها شأن كثير من دول العالم ، ومن بين هذه التحديات التي برزت في العقدين الماضيين ظاهرة الارهاب والتطرف والانحراف الفكري ، الذي هو في الاساس ابتعاد عن منهج الوسطية والاعتدال والتسامح ، ولَما كان الارهاب قد تحول الى ظاهرة ، فانه يتعين تكريس الجهود للبحث في اسباب هذه الافه الخطيرة ووضع الحلول والسياسات اللازمة لمكافحتها والتصدي لها بشتى الوسائل ، وهذه ما تطرقنا له في بحثنا هذا عن طريق ثلاثة مباحث كان المبحث الاول هو لدراسة ماهية الارهاب ووجهات النظر المحلية والدولية حوله وسمات الجريمة الارهابية وانواعها وتميزها عن الجرائم الاخرى ، اما المبحث

الثاني فكُرس للعوامل المؤدية لانتشار الظاهرة الارهابية والمتمثلة بالعوامل الدولية ، كتغير موازين القوى العالمية ، والتدخل الغربي في المنطقة الخليجية والعربية عموماً ، والعوامل المحلية المتمثلة بالعوامل الدينية والعوامل السياسية والعوامل الامنية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً على ضرر الارهاب على المجتمعات الخليجية بشكل عام ، اما المبحث الثالث ، فتناول السياسات اللازمة لمكافحة الظاهرة الارهابية على المستويين الدولي والمحلي .

اهمية البحث

يكتسب البحث في سياسات مكافحة الارهاب أهمية بالغة ، كون الظاهرة الارهابية تشكل تهديداً خطيراً للحياة البشرية جمعاء وللمنطقة العربية عموماً ولدول مجلس التعاون على وجه التحديد ، فقد صار الارهاب حدثاً دولياً له ابعاد واسعة وشاملة ، ولم تأمن منه دولة محددة فهو ظاهرة قديمة قدم التاريخ نفسه ، الا انع قد اتسع نطاقه في الوقت الراهن وتحول من ارهاب محلي الى ارهاب دولي عابر للهوية القومية ، ولهذا يكتسب البحث فيه اهمية قصوى مادام يهدد وجود الحياة الانسانية على وجه البسيطة .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في كون الارهاب ظاهرة معقدة وخطيرة تواجها دول مجلس التعاون الخليجي مثلما تواجها دول العالم اجمع ، ولا يمكن مكافحتها ما لم يتم التصدي للأسباب الكامنة وراء انتشارها والمتجسدة بالمسببات والعوامل الدولية والمحلية ، فضلاً على عدم الاتفاق على مفهوم واضح ومحدد للإرهاب تلتقي عليه اطراف المجتمع الدولي كافة .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الارهاب خطر داهم تواجهه البشرية جمعاء ولن تسلم منه اي دولة من العالم مهما كان امنها واستقرارها الداخلي ، ولأجل التصدي له ، لابد من الاتفاق على تحديد مفهوم واضح للإرهاب تجتمع عليه اطراف المجتمع الدولي بدولة ومنظماته ، فضلاً على دراسة الاسباب التي تقف وراء حصوله والمتمثلة بمتغيرات البيئة الدولية والمحلية .

خطة البحث

لقد تضمنت خطة البحث ثلاثة مباحث ، كان المبحث الاول لدراسة ماهية الارهاب ، مفهوماً وانواعاً والفرق بينه وبين المفاهيم الاخرى ، اما المبحث الثاني فكُرس لدراسة العوامل المؤدية الى نشوء الارهاب ، متمثلاً الدوافع الدولية والدوافع المحلية ، فضلاً عن اثار الارهاب على المجتمعات الخليجية ، اما المبحث الثالث والاخير،

فهو لدراسة السياسات الكفيلة بمكافحة الظاهرة الارهابية عموماً ، المتمثلة بالسياسات الدولية و السياسات المحلية .

المبحث الاول : ماهية الارهاب و الدوافع المؤدية لانتشاره

يعد الارهاب من القضايا الامنية البالغة الخطورة التي تواجه الاسرة الدولية ، فقد عم الارهاب في العصر الحديث شتى انحاء المعمورة ولم يعد قاصراً على بقعة دون اخرى ولم يعد مجرد احداث فردية سواء كانت على الصعيد الداخلي او الدولي ، وانما اصبح ظاهرة شديدة الخطر تقوض كيان المجتمعات وتهدد السلم والامن الدوليين والعلاقات الدولية ككل .

ولأجل تسليط الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة لابد من دراسة علمية مركزة تحلل سبب انتشارها وتدرس السبل الكفيلة لمكافحتها وتخليص البشرية من خطرها الداهم الذي لن يسلم من خطره اي بقعة من بقاع المعمورة ، ولهذا سنبحث في هذه الدراسة طرق التعرف على مفهوم الارهاب وسماته واساليبه وانواعه والمفاهيم الاخرى التي تقترب منه ، وكذلك والعوامل التي ساعدت على نشأته وظروف انتشاره ، سواء كانت تلك الظروف دولية ام محلية ، فضلاً عن البحث في السبل والاستراتيجيات اللازمة لتصدي له ، بعد ان رأينا ضعف حاجزه الامني والجغرافي .

المطلب الاول: تعريف الارهاب من وجهة النظر الخليجية والعربية والدولية

لم يتفق العالم حتى الان على وضع تعريف ثابت وجامع للإرهاب مما يؤدي الى تماس مفهومه بمفاهيم وطنية وقومية مشروعة لاتعد ارهاباً بالمعنى نفسه عند البعض ، فما تعده دولة ما ارهاباً ترى الدولة الاخرى مقاومة مشروعة ضد احتلال اجنبي ، ومع أن التعريف المحدد للجريمة الارهابية له اهمية نظرية تتمثل في ازالة اللبس والغموض حول ظاهرة تناولتها المؤسسات البحثية والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية ونصت عليها مختلف القوانين والتشريعات العقابية لمختلف الدول [1]، اما من الناحية العملية فان اهمية التعريف تعود الى أنه يمكن دفع الجهود الدولية والمحلية باتجاه تبني استراتيجيات ثابتة وموحدة من اجل مكافحة الظاهرة الارهابية ، اما عن تعريف الارهاب من وجه نظر دول مجلس التعاون الخليجي ، فهو التعريف نفسه الذي اتفقت عليه مع الدول العربية الاخرى في اطار الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب لعام 1998 والتي جاء فيها (ان الارهاب هو كل فعل من افعال العنف او التهديد أيا كانت بواعثه او اغراضه يقع تنفيذاً لمشروع اجرامي فردي او جماعي يهدف الى الحاق الرعب والذعر بين الناس او ترويعهم وايذائهم او تعريض حياتهم او حريتهم او امنهم للخطر او الحق الضرر بالبيئة او بأحد المرافق او الاملاك العامة او الخاصة او احتلالها او الاستيلاء عليها او تعريض احد الموارد الوطنية للخطر) [2] .

وعلى الرغم من أن هذا التعريف يبُرز مظاهر النشاط الارهابي وطبيعة ، الا أنه لم يتطرق للوسائل والاساليب الحديثة المستعملة من قبل الارهابيين وهي عديدة ومختلفة ، كرسائل البريد الالكتروني ورسائل "sms" [3]، و لم يشر للقطاعات والمجالات والانشطة الارهابية المختلفة ، وهو ما ركز عليه تعريف المجمع الفقهي الاسلامي وذلك بتحديد الجوانب والقطاعات التي يستهدفها الإرهاب ، اذ يؤكد التعريف على ان الارهاب هو عدوان يمارسه افراد او جماعات او دول بغياً على الانسان في دينه ، ودمه ، وعقله ، وماله ، وعرضه، ويشمل صنوف الاذى والتخويف والتهديد والقتل بغير حق وما يتصل بصورة الحرابة واخافة المارة وقطع الطريق وكل فعل من افعال العنف او التهديد يقع تنفيذاً لمشروع اجرامي فردي او جماعي يهدف الى القاء الرعب بين الناس او ترويعهم او ايذائهم او تعريض حياتهم للخطر [4] وقد جاء في قرارات الامم المتحدة بأن الارهاب هو " تلك الاعمال التي تعرض ارواحاً بشرية بريئة للخطر ، او تهدد الحريات الاساسية او تنتهك كرامة الانسان "[5] ، وفي السياق نفسه عرفه خبراء الامم المتحدة بأنه " استراتيجية عنف محرم دولياً تحفزه بواعث أيديولوجية تتوخى احداث الرعب داخل المجتمع لتحقيق الوصول الى السلطة [6] او تقويضها" [7] ، فضلاً عن ذلك ساورد بعض تعاريف الارهاب وفق اراء الفقهاء والمختصين في مجال القانون والعلوم السياسية ومنها تعريف المعجم الوسيط الذي عرف الإرهاب او الإرهابيون " بانه وصف يطلق على الاشخاص الذي يسلكون العنف سبيلاً لتحقيق أهدافهم السياسية[8] ، او كما عرفه قاموس الفكر السياسي بأنهُ محاولة نشر الرعب والفزع لأغراض سياسية فهو وسيلة تستخدمها حكومة قمعية استبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام لها، او هو عمل عنيف وراؤه دافع سياسي ، أياً كانت وسيلته ويوصف بالتخطيط ، بحيث يخلق حالة من الرعب والهلع في شريحة معينة من الناس لتحقيق هدف بالقوة او لنشر دعاية لظلامة ، سواء كان الفاعل يعمل لنفسه بنفسه او نيابة عن مجموعة [9] .

نخلص الى ان مجمل هذه التعاريف ركزت على الهدف الجوهري للإرهاب وهو الوصول الى السلطة او انهائها ، ولكن في بعض الحالات يستهدف الارهاب خلق فوضى في المجتمع ، كما ان بواعثه واسبابه لا تكون دائماً أيديولوجية ، بل قد تكون دينية او اجتماعية او حضارية ، عموماً يمكن القول إن الإرهاب هو حدث مفاجئ وغير متوقع وهو ايضاً عنف منظم وعدوان غير مشروع وهو كل سلوك عدواني مادياً كان ام معنوياً ظاهراً ام او خفياً ينتج عنه تهديد وتخويف وترويع الامنين الابرياء وايذائهم وإعاقتهم جسدياً او فكرياً او نفسياً او روحياً او الحاق الضرر في ممتلكاتهم ومصالحهم بغض النظر عن الوسيلة المستعملة بما فيها وسائل الاتصال

الالكترونية الحديثة كالأنترنت والهاتف النقال وغيرها لتحقيق الحضور الإعلامي العلني والدعاية من اجل لفت انتباه السلطة السياسية والراي العام لتحقيق مآرب سياسية او أيديولوجية او دينية او اقتصادية او استراتيجية ، وقد يصدر هذا عن أفراد او جماعات او دول متسلطة غاشمة .

المطلب الثاني : الدوافع المؤدية لانتشار الارهاب

بخصوص الدوافع المؤدية لانتشار فكر الارهاب يمكن تقسيمها الى نوعين وهي الدوافع الدولية والتي تخص ظروف البيئة العالمية وتغيرات النظام الدولي وانهيار نظام القطبية الثنائية وتفرد الولايات المتحدة الامريكية وهيمنتها على المجتمع الدولي بمؤسساته وهياكله وسيادة نظام القطبية الاحادية فضلاً على استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وابتلاع المزيد من الاراضي العربية في فلسطين عن طريق زيادة الاستيطان والحياز الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً الى جانب اسرائيل ، هذا من جانب ومن جانب اخر ساهمت في انتشار فكر الارهاب في منطقة الخليج العربي هو ان احداث حرب الخليج الثانية والانتشار القواعد الامريكية في الخليج لإخراج القوات العراقية من الكويت وبقاء هذه القوات على الرغم من انتهاء التهديد العسكري العراقي ، فضلاً على تفجيرات 11 ايلول في نيويورك واشنطن عام 2001 وما تلاها من الاحتلال الأمريكي لأفغانستان وبعدها احتلال العراق عام 2003 والذي يعد الأثر الأكبر في انتشار الإرهاب في دول المنطقة والانتفاضات والثورات العربية بعد 2011، او ما سمي بالربيع العربي، فضلاً على الدوافع الداخلية او المحلية المتمثلة بالدوافع السياسية للإرهاب الدينية او الاقتصادية او الاجتماعية ... الخ ، هذه الدوافع وغيرها سنتناوله بالشكل التالي :

الفرع الاول : الدوافع الدولية لانتشار الارهاب :

إن ماهية الارهاب وطبيعة واحدة على العموم ، لكن من الواضح أن عوامل متعددة ومتنوعة تتداخل في إنتاجه ، ولا يمكن حمل على سبب واحد في جميع الحالات ، ومن تلك العوامل ما هو مشترك بين جميع المجتمعات والثقافات ومنها ما يختلف من مجتمع لأخر ، وما قد يعد عاملاً رئيساً في وقت ما يصبح ثانوياً في وقت لاحق ، وما يعد عاملاً جوهرياً في فعل ارهابي يقع في مكان معين كالفقر قد ينتفي كلياً او جزئياً في مكان اخر ، وتؤكد الدراسات والابحاث البارزة التي تناولت الارهاب ومنها تلك التي انبثقت من الاوساط الاكاديمية والمؤسسات الاستشارية الغربية على اهمية التصدي للأسباب الجذرية والعميقة للإرهاب بوصف ذلك وسيلة ناجعة لمكافحته بطريقة فاعلة ومؤثرة ، ولأجل تسليط الضوء على اسباب انتشار الارهاب في منطقة الشرق الاوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً لابد من دراسة الاسباب والدوافع الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة الخطيرة، وعلى رأس هذه

الدوافع والاسباب الدولية كون العالم شهر في ستينيات القرن الماضي حركة غير مسبوقة في التحرر الوطني من الاستعمار الغربي وزوال الامبراطوريات الكبرى التي كانت تستعمر وتهيمن على معظم بلدان اسيا وافريقيا وما صاحبها من تغير ايقاع الحياة وشكل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية[10] . ونتيجة لذلك اصبح للصراع السياسي اشكالاً وقواعدَ وقوانيناً جديدةً صاحبه تعاظم دور الارهاب السياسي وامتد اثر ذلك سريعاً في نفوس البعض من الشباب وذلك بظهور حركة الشبان العالمية في فرنسا عام 1968 في شكل ثورة غير مفهومة الاسباب ليمتد تأثيرها الى اغلب دول العالم لتتولد حركات متطرفة في كل مكان من العالم [11] وفي النهاية اصبح الارهاب هو الوسيلة الجديدة في الصراع السياسي وبديلاً عن الحروب التقليدية .

وفي منطقة الشرق والاوسط عموماً والتي يشغل اقليم الخليج العربي جزءاً منها تمكنت بعض التيارات الدينية المتشددة من الوصول الى السلطة في بعض الدول العربية والاسلامية [12] مما ترتب عليه تهيئة مناخ يساعد على انتشار فكر الارهاب وقد ارتدى عباءة الدين ، كما ادى حدوث مآس حقيقة للمسلمين في بقاع عديدة من دول العالم من دون تدخل المجتمع الدولي بشكل عادل والذي يكيل بمكيالين في مواجهتها [13]. قد ادى الى استفزاز مشاعر المسلمين بصورة عامة لدرجة ان مجاميع منهم تطوعت للقتال الى جانب مجموعات جهادية اسلامية في تلك الاخاء من العالم ومثال ذلك التطوع لمقاتلة الغزو السوفياتي لأفغانستان لِما عُرف في فترة الثمانينيات من القرن الماضي "بالمجاهدين العرب" مع ملاحظة ان ابرزهم من مواطني الخليج لعل اشهرهم اسامة بن لادن ، وكذلك حدوث مآسٍ مروعة لمسلمي البوسنه و كوسوفو والشيشان وكشمير وغيرها ، ناهيك عن ارهاب الدولة التي يمارسه "الكيان الاسرائيلي" ضد الشعب الفلسطيني منذ اكثر من نصف قرن والحياز الغرب الفاضح عموماً الى جانب هذه الكيان وخصوصاً الولايات المتحدة الامريكية ومنعها لأي قرار من مجلس الامن الدولي يدين هذه الكيان ، ناهيك عن تاريخ الغرب الاستعماري لشعوب المنطقة [14].

إن تصاعد العمليات الارهابية في كثير من دول العالم (الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، واسبانيا وتركيا والعراق والسعودية ومصر واليمن وسوريا ولبنان والجزائر وافغانستان وباكستان وغيرها من الدول خلق مناخاً دولياً يشجع الافراد على الاعتقاد بأن الارهاب والجرائم الارهابية هي السبيل الوحيد امامهم لتحقيق مآربهم السياسية ، كما اتاحت الحروب التي نشبت في السنوات الاخيرة وخاصة في البوسنه والهرسك وافغانستان والحرب المستمرة في العراق والتي لازالت مستعرة الى وقت كتابة هذه السطور بين تنظيم "داعش" الارهابي والحكومة العراقية والحرب

الاخرى في سوريا بين التنظيمات المسلحة فيما بينها من جهة والنظام السوري من جهة اخرى ، هذه الحروب اتاحت الفرصة لكثير من معتنقي الافكار الارهابية للحصول على تدريبات عسكرية والدعم والتمويل المالي ، كما انها سهلت لهم فرصة الحصول على السلاح والمواد المتفجرة [15]

يدعم ذلك استمرار عدد من الدول الاوروبية والعربية في إيواء عناصر ارهابية سواء من المحكوم عليهم والهاربين من دولهم او المطلوبين في قضايا ارهابية ، ووصل الامر ببعض هذه الدول أن قامت بمنح بعض هذه العناصر حق اللجوء السياسي ، الامر الذي ساعد على استمرار هذه العناصر في ممارسة نشاطاتهم الارهابية وتشجيع غيرهم على الاستمرار في هذه الطريق ، وكذلك نجاح بعض قيادات الارهاب ومنها المعروفة دولياً في التخفي والهروب وعدم تمكن قوى دولية من القبض عليها ، ومن ابرز الامثلة قيادات حركة طالبان وبعض زعماء تنظيم القاعدة وظهورهم من مدة لأخرى عبر اجهزة التلفاز والانترنت مما يعطي ثقة لباقي قيادات المنظمات الارهابية ويدفعهم للاستمرار في نشاطاتهم الارهابية .

ولا يغفل اثر شبكة المعلومات العالمية " الانترنت" ودورها في الحصول على معلومات غاية في الاهمية والخطورة ، ووصل الامر الى امكان الحصول على معلومات فنية لكيفية صنع المتفجرات والقنابل ، وفضلاً على ذلك فقد سهلت وسائل الاتصال الحديثة التواصل بين القيادات والقواعد في هذه المنظمات من دون الحاجة الى التنقل بين الدول، ويسرت اصدار التعليمات في اقل وقت ممكن وفي سرية تامة [16] ، فضلاً على تغطية وسائل الإعلام والقنوات الفضائية ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها للأعمال الإرهابية ، الامر الذي يعطي فرصاً كثيرة أمام الإرهابيين الذين يسعون وراء الدعاية للوصول لأهدافهم ونشر فكرهم، بل وتسويغ أعمالهم ، ويميل بعض المحللين إلى اعتبار هذه التغطية الاعلامية المكثفة للنشاطات الارهابية مساهماً بشكل او بآخر في الترويج للعمل الارهابي وزيادة نشاطه وكسب مؤيدين له [17]، وهي من بين الأسباب المهمة التي تحفز الإرهابيين باتجاه للتوسع في أعمالهم ، لأنها تحقق لهم أحد أهم أهدافهم المتمثلة في الحصول على حضور إعلامي أمام الرأي العام العالمي من دون أن يتكلفوا شيئا في سبيل الانفاق على تلك الدعاية المجانية التي تقدمها لهم هذه الوسائل الاعلامية ، وهذا الاعتبار الدعائي بالذات كان دافعا لأعضاء اللجنة الخاصة بموضوع الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة [18] لأن تقترح على الدول أن تقصر تغطيتها الإعلامية للأفعال الإرهابية في أضيق نطاق ، لحرمان الإرهابيين من هدفهم الذي يسعون دائما إليه ، وهو الحصول على أوسع دعاية دولية ممكنة لعملياتهم الارهابية الوحشية .

وبشكل عام يمكن القول ان هناك علاقة طردية بين ازدياد بؤر التوتر والانهيار الامني في منطقة الشرق الاوسط عموماً والعالم العربي والاسلامي خصوصاً وتدخل الولايات المتحدة وحلفائها في مناطق متعددة من العالم الاسلامي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونشوء نظام القطبية الاحادية ، وآياً كانت الاسباب المباشرة وغير المباشرة لهذا التدخلات ، فإنها اوجدت حالة من التوتر والغضب وازدياد ردود الفعل ازاء تلك التدخلات التي ادت الى مقتل مئات الالف من البشر وتشريد الملايين من ابناء شعوب المنطقة الاسلامية ومن تلك التدخلات اجتياح افغانستان والعراق والاعلان الصريح عن تبني المبادئ الشمولية للحروب الدائمة والاستباقية وشمولية القوانين الامريكية لكل دول العالم تجسيداً لمبدأ الاقوى والاحادية القطبية والهيمنة[19] ، ومن ثم خرقها لأبسط مبادئ السيادة الوطنية لتلك البلدان ونقلها الارهاب الى المنطقة بدلاً من ارضها وجعلها ساحة لتصفية الحسابات مع شعوب المنطقة ، ومثال على ذلك الارهاب في العراق الذي حصد ارواح مئات الألاف من البشر فيه والذي تحولت فيه الجماعات المسلحة من قتال الامريكي بعد مغادرة ارض العراق الى قتل ابنائه وخصوصاً من المسلمين الشيعة الذين اصبحوا هدفاً سهلاً للجماعات التكفيرية الوهابية، فضلاً على ازدياد مشاعر الغضب تجاه امريكا بعد فضائح سجن ابو غريب و غوانتانامو ومعتقلات افغانستان ووقوف الغرب عموماً وامريكا خصوصا بجانب الكيان الاسرائيلي ، مما خلق مشاعر معادية للغرب وامريكا في بلدان العالم الاسلامي ، إذ جعلت المسلمين عامة يشعرون بالظلم والاهانة[20] ، ولكل ذلك تأثيرات شعبية واجتماعية ونفسية لا يمكن الا ان تستحضر في سياق تحليل الظاهرة الارهابية ، وبشكل عام تفيد التقارير الرسمية الصادرة من البنتاغون بوجود علاقة بين التدخلات الامريكية في العالم الاسلامي والهجمات الارهابية على الولايات المتحدة وتصاعد الارهاب في العالم الاسلامي عموماً والشرق بشكل خاص .

وهكذا بدا المحللون الغربيون اليوم اكثر وعياً بهذه العوامل ، فقد استعرض الباحث الفرنسي "ايريك رولو" في احدى مقالاته عدداً من الكتب التي تحلل تطور ظاهرة الارهاب والتي كتبها باحثون امريكيون اساساً استخلص من ذلك بأن (الارهاب لايزال في عالم احادية القطبية ، هو السلاح الوحيد الموجود بين ايدي الضعفاء لمحاربة الاقوياء في حروب غير متوازنة) [21] ، واكد باحثون غربيون اخرون أن " كثيراً من الجماعات الارهابية تهدف الى التأثير على الغرب ولفت انتباهه الى قضيتهم " ، وان حل القضايا العالقة في العالم الاسلامي ومنها قضية فلسطين هو جزء مهم من استراتيجية مكافحة مشكلة الارهاب ، فضلاً على عدم الاتفاق الدولي على تعريف محدد للإرهاب يحدد مظاهره وصوره وأسبابه[22]، هذه الضبابية

وعدم الوضوح أفسحت المجال لبعض الحكومات لاحتضان ما ترى أنه ليس من الإرهاب ، سواء أكان ذلك الاحتضان بشكل مباشر أم غير مباشر ، بينما قد تشن دول أخرى حربا على ما تسميه إرهابا من وجهة نظرها ، وهو ليس كذلك عند الدول الأخرى ، هذا الوضع المتناقض مكن بعض المنظمات التي تمارس الإرهاب من الحركة والتنقل والانطلاق تحت شرعي تمنحه الدولة .

الفرع الثاني : الدوافع المحلية لانتشار الإرهاب : وهذه العوامل لا تقل شأناً عن العوامل الدولية ، لكونها تعد اسباباً دافعةً ورئيسةً لانتشار الارهاب في هذه الدول وهي تتفرع الى سياسية ودينية وانفصالية وامنية واقتصادية واجتماعية وهي على النحو الاتي :

اولاً : الدوافع السياسية : تشير الدراسات والأبحاث السياسية إلى أن عدداً كبيراً من العمليات الإرهابية تحدث في بيئة تعيش حالة من الركود والجمود والانغلاق السياسي والاستئثار بالسلطة وانتفاء الطرق السلمية والشرعية للتغيير السياسي [23] .

ومن ثم فبعض دوافع الارهاب هي دوافع سياسية ولاسيما عندما يحدث اختلال وتناقض في هياكل النظام السياسي والاجتماعي ، وغياب التضامن والتكافل الوطني داخل المجتمع وانعدام العدالة الاجتماعية ، وحرمان قوى معينة في المجتمع من الحقوق السياسية، او عدم إشباع حاجات أساسية لإفراد المجتمع مثل التعليم والصحة والخدمات [24] ، وبعد أن كان العنف بالأساس أداة لعديد من حركات التحرر الوطني في سعيها للخلاص من المستعمر الغربي وتحقيق الاستقلال السياسي وتأسيس دولة خاصة بها ، اخذ فيما بعد ينحو نحواً متزايداً في نشاط كثير من القوى الداخلية المعارضة للنظم الحاكمة في معظم الدول العربية ومنها دول الخليج العربية ، او لرموز القوى الكبرى المحلية التي استبدلت وجودها العسكري بوجود سياسي اكثر خطورة واستأثرت بالسلطة والثروة وحرمت قوى سياسية اخرى من اي نشاط سياسي او اي تأثير على العملية السياسية او الحكم [25]، ومن ثم فقد احدث هذه التحول اخفاقاً للنظم السياسية العربية والخليجية في توجيه قنوات الصراع السلمي وعملية التبادل السلمي للسلطة ، واستناداً على ما تقدم فإن الظلم والاستبداد السياسي او الاستئثار بالسلطة يولد الانفجار وخصوصاً في واقع غير مشبع بثقافة الحوار وتقبل الاخر. هذه ماساهم بدوره في تغذية العنف والارهاب في المنطقة العربية عموماً والخليجية على وجه التحديد [26].

ثانياً : الدوافع الانفصالية والدينية : تعد الدوافع الانفصالية من دوافع الارهاب المعاصر ، فأينما وجدت الاقليات العرقية او الدينية او المذهبية حملت معها افكاراً قومية او مذهبية تختلف عن غالبية سكان الدولة فتعمل هذه الاقليات عن طريق

حركات انفصالية على تكوين دولة خاصة بها والاستقلال عن الدولة [27] . مثال ذلك الجيش الجمهوري الايرلندي وهدفه استقلال ايرلندا الشمالية عن بريطانيا ، وحركة ايتا في اسبانيا التي تهدف الى استقلال اقليم الباسك ، وحزب العمال الكردي في جنوب تركيا ، وغيرها [28] .

اما الدوافع الدينية فيبدوا ان التطرف الديني والمذهبي وإساءة فهم الديانات الاخرى وعدم تقبل معتقدات الاخرين يخلف اثراً كبيراً في الجنوح نحو الاعمال الارهابية ، وينطبق الحال على التنظيمات الارهابية التي تحمل عباءة الدين الاسلامي والتي شوهت تعاليمه بالخرافاتها ، ومن الامثلة على ذلك " تنظيم القاعدة " وهو واحد من اخطر التنظيمات الارهابية على مستوى العالم و الذي اسسه اسامة بن لادن في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي والذي كان اساس نشأته هو محاربة الغزاة السوفيات لأفغانستان عبر ما سمي بقاعدة بيانات المجاهدين العرب كما تحالف معه العديد من "التنظيمات الجهادية" التي نسبت للدين الاسلامي كحركة الجهاد الاسلامية المصرية المتطرفة بزعامة ايمن الظواهري إذ مارس هذا التنظيم الارهابي اعماله الارهابية بعد انسحاب السوفيات من افغانستان في البلدان العربية كبلدان الخليج العربية ومصر وخصوصاً بعد احتلال النظام العراقي السابق لدولة الكويت وحرب الخليج الثانية التي اخرجت القوات العراقية منها عام 1991 عبر الاستعانة بالقوات الامريكية وقوى التحالف الدولي ودخول هذه القوات الغربية ارض الجزيرة العربية ، وبعدما رفضت الحكومات الخليجية طلب المساعدة من اسامة بن لادن لإخراج القوات العراقية من الكويت عبر استعمال "الجهاديين" بدلاً من الاستعانة بالقوات الاجنبية ، الإ أن هذه الرفض ادى الى تأزم وتصادم فيما بعد بين هذه الحكومات وتنظيم القاعدة الارهابي ، إذ حول هذه الاخير ومن لف لفه من التنظيمات الارهابية نشاطه ضد الوجود الاجنبي في الخليج العربي عبر استهداف القواعد العسكرية الامريكية ، لابل تطور الامر حتى باتت القاعدة تستهدف اي امريكي في اي مكان من المعمورة وحللت ذلك عبر فتاوى مشايخها الوهابية[29] ، وتطور الامر الى استهداف كل من يساند الوجود الغربي من الحكومات الخليجية وغيرها ، توالت العمليات التي تبناها التنظيم منها تفجيرات مباني في مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية عام 1999 ادت الى مقتل العشرات من الاجانب والسعوديين وتفجير السفارتين الامريكيتين في كينيا وتنزانيا ومقتل العشرات واستهداف المدمرة الامريكية (U.S.S.COLL) في خليج عدن في اليمن عام 2000 الذي اودى بحياة العديد من الجنود الامريكيين وجرح اخرين ، ولم ينتهِ الامر عند استهداف القاعدة واذنابها للعسكرين والمدنيين الامريكان فحسب ، بل امتد الى كل من يخالفها بالرأي من الطوائف الاسلامية المختلفة وتهديدها بالقتل والتهجير

والسبي والى غير ذلك من اساليب الارهاب البشعة ، ولم يقتصر الارهاب على هذه الاخير ، بل خلف هذه التنظيم اذناباً له تسير على شاكلته في الايغال في الارهاب والقتل ومثال ذلك تنظيم ما عرف بتنظيم "الدولة الاسلامية في العراق والشام " ، او ما عرف اختصاراً بـ "داعش" الارهابي في العراق .

ثالثاً : الدوافع الاقتصادية : اصبح العامل الاقتصادي في السنوات الاخيرة موضع اهتمام الباحثين والعلماء ونقطة ارتكاز في تفسير الكثير من الظواهر التي تتعلق بالحياة الانسانية وعلاقات البشر ببعضهم البعض ، سواء كانوا افراداً أم جماعات ، وذلك بعد أن اتضح أثر هذه العامل في سلوك الفرد وتكوين قيمه واتجاهاته وسمات شخصيته بوجه عام ، إذ من الواضح أنَ الفرد في نواحي حياته المادية والاجتماعية وسماته الفعلية والانفعالية وفي سلوكه بوجهً عام ، انما يتأثر في ذلك بوضعه الطبقي ، أي طبقته الاجتماعية التي يحددها دخله الاقتصادي ، وشخصية رجل الاعمال تختلف عن شخصية العامل او الفلاح البسيط ، وان للإنسان حاجات لا حصر لها ، ولا يمكن تقيدها ، وهو يميل الى اشباعها كشرط اساسي وضروري لحياته ، والحياة الانسانية يمكن أن تزدهر اذا احيطت بالإمكانيات المادية لو لم تتعرض لضغوط العوز والحرمان، وبالنتيجة فان الفقر والبطالة والحرمان من العوامل التي تؤدي الى حدوث العنف المسلح او الارهاب[30] ، ويسمى الماركسيون هذه النوع من العنف "بالعنف الطبقي" ، وذلك عندما تمارس الطبقة الثرية الرأسمالية فرض سيطرتها على الطبقات الفقيرة مما يدفع الاخيرة للجوء للعنف كوسيلة ضد الاقلية المستغلة بهدف احداث تغيير هيكلي في المجتمع [31] ، على هذه الاساس يمارس النظام الاقتصادي بوجه عام تأثيراً كبيراً في تحديد نمط الشخصية ، وهو في بعض الحالات ذو تأثير حاسم ، فالفقر يمارس تأثيراً واضحاً في توجيه الفرد نحو السلوك الاجرامي عموماً والارهاب خصوصاً ، الى جانب المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها فئات واسعة في المجتمع وخصوصاً الشباب (كالبطالة [32] ، وازمة السكن ، والديون ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، والعزوف عن الزواج ، والفساد الاداري الحكومي ، الخ) [33] .

وتؤكد الشواهد أن الظروف والاحوال الاقتصادية الحسنة تعمل على خلق شخصيات طبيعية متزنة ومنتجة وسعيدة غير متطرفة ولا مغالية في دينها ، ودليل ذلك ما للعوامل الاقتصادية من تأثير واضح على اتساع قاعدة المتطرفين ، وما يلاحظ ان غالبية شخصيات المتطرفين والارهابين نشأت في ظروف اقتصادية صعبة وتتبع لأسر صغار الملاك في الريف والمسحوقين والمعدمين وصغار الموظفين في المدن [34] ، إن هذه الفئة التي نشأت في ظل اوضاع اقتصادية متردية وجدت في التستر وراء الدين ملاذاً وسبيلاً لإقناع انفسهم بأن الدين يعوضهم عما فاتهم من

الدنيا ، وكثيراً من هؤلاء يميل في افكاره ناحية التشدد والذي يجره بعد ذلك الى السلوك الارهابي لتحقيق اهدافه ، وهذه الكلام ينطبق على المتطرفين والارهابين في بلدان الخليج العربي فهم في غالبيتهم ينحدرون من طبقات فقيرة ومعدمة يسهل التأثير عليهم من قبل قادة الجماعات المتطرفة ومشايخ الارهاب "والجهاد" عبر اغوائهم بالأموال او غسل ادمغتهم واقناعهم بان الدنيا ليست الا دار فناء وأن الموت والتعجيل بالذهاب للحياة للأخرة حيث الحور العين والجواري وما لذ وطاب من النساء والخمر هي الطريق الوحيد امامهم للخلاص من اوضاعهم المعيشية المزرية ، ومن ناحية اخرى فقد يجد المتطرفون في المساعدات المالية التي يتلقونها من الجماعات المتطرفة سواء من داخل بلدانهم او من خارجها سبباً كافياً لانضمامهم للتطرف [35]، فضلاً على الظروف الاقتصادية للمتطرفين انفسهم فجد الحالة الاقتصادية للدولة نفسها ، فسياسة تلقي المعونات الخارجية لسد حاجات المجتمع وما يترتب عليها من تبعية اقتصادية [36]، ناهيك عن الاطماع الغربية والامريكية خصوصاً في نفط المنطقة والخليج العربي بالتحديد والوجود العسكري الغربي والامريكي في المنطقة جعل فئة المتطرفين تشعر بان البلاد خاضعة لهيمنة الغرب الاقتصادية والعسكرية .

رابعاً : الدوافع الاجتماعية : تتصل الدوافع المجتمعية المؤدية للإرهاب بحالة التنوع والانسجام الثقافي في المجتمع ، وكلما كانت هناك درجة عالية من الانصهار الثقافي والحضاري ، كلما قلت درجة الميول الارهابية ، وذلك بسبب زيادة الميول الارهابية الناجمة عن سيادة الثقافة العامة والشخصية العامة للمجتمع ، والتي تمثل القيم والعادات والتقاليد ، فتتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية واحدة جامعة، وتسود في هذه المجتمع حالة من الانصهار الاجتماعي والثقافي، وهذا بدوره ينشئ نظاماً سياسياً مركزياً ، واعني بالمركزية هي حالة التجانس والانسجام والوحدة والاستقرار المجتمعي والسياسي ، ويسهل في هذه النظام الوصول الى حالة الاجماع الوطني حول القضايا الاساسية [37] .

ويمكن القول إن درجة التجانس هذه تقف عائقاً امام العمليات الارهابية ، وبالعكس فقد يظهر الارهاب و الميول الى العمليات الارهابية في حالة المجتمع التعددي والذي تحكم فيه عمليات الاضطهاد الاجتماعي والعرقي ، فقد تعاني هذه المجتمعات من الصراع بين الهويات المختلفة وعدم الموائمة بين الهوية الخاصة والهوية العامة ، او تعاني من ازمات داخلية بسبب تدخلات من الخارج او بسبب تسلط الاكثرية او احدى الاقليات على مراكز القوة والجاه والثراء [38]، ومما لاشك فيه ان هذه الاسباب تدفع الجماعات للقيام بعمليات ارهابية ضد مصالح الدولة والمجتمع عامة .

إن لمناهج التعليم في الدول العربية عامة ودول الخليج العربية خاصة الاثر البالغ في صنع التطرف وولادة الارهابين ، فالفقرات التي تحث على التطرف واللجوء الى العنف تحت ذريعة "الجهاد" وقتل النفس البريئة ولا تحث على الحوار والتسامح والتعايش السلمي بين المذاهب والاديان في بعض مناهج التعليم في هذه الدول ، يجب ان تحذف او تعدل، واذا لم تعدل هذه المناهج او تبدل بمناهج تحث على الحوار والوسطية والاعتدال وتقبل الراي والراي الاخر، لا يمكن التخلص من الارهاب بشكل نهائي ، كما تشكل الاسباب والعوامل الاجتماعية الاخرى المتعلقة بالدوافع النفسية والشخصية للأفراد مرتكبي الفعل الارهابي اسباباً رئيسة اخرى دافعة ومحفزة لهذه الفعل والتي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالعوامل السياسية والايديولوجية والاقتصادية [39]، فالشباب المهمش الذي فقد معنى الحياة في الدول العربية عموماً ولأسباب منها ما يرتبط بإحساسهم بالظلم وعدم الانصاف والبطالة والفقر ونقص التعليم وتدهور مستوياته بشكل عام وانعدام الحريات العامة ونقص المشاركة السياسية ، يكونون عرضة للانحراف والولوج في عالم الجريمة والارهاب [40] ومن ثم يمكن القول إن الدوافع الاجتماعية تمثل نسبة كبيرة من الدوافع الكامنة وراء لجوء بعض الافراد الى الانشطة الارهابية .

المبحث الثاني : سياسات مكافحة الارهاب

لقد صار الارهاب خطراً محدقاً واحتمال وقوع اعمال ارهابية حدثاً متوقعاً في اي مكان من العالم ، وانتشرت الافكار الارهابية عبر الانترنيت وغيرها من وسائل الاتصال ، لذلك بات ضرورياً وجود تعاون دولي حتى يمكن عن طريقه التصدي للتنظيمات الارهابية بطريقة فاعلة ومؤثرة ، وعلى الرغم من بذل جهود دولية واخرى اقليمية في هذه المضمار، الا ان هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة والتي تهدف القضاء على الارهاب ، بل العكس نرى تزايداً مطرداً في الجرائم الارهابية وانتشاراً لها في اجزاءً عديدة من العالم وبالاخص منطقة الشرق الاوسط، إذ سيطر تنظيم ما يسمى "الدولة الاسلامية في العراق والشام " داعش" على اجزاء كبيرة من العراق وسوريا ويشكل تهديداً كبيراً للأمن والسلم الدوليين ، واقترف بأعماله الارهابية انتهاكات فضيعة لحقوق الانسان من قتل وتشريد وتهجير وسبي وهتك للحرمات وسلب للحقوق والحريات في المناطق التي يسطر عليها في كلا الدولتين ، الامر الذي حفز المجتمع الدولي وعلى راسه الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية والعربية على تأسيس تحالف دولي لمحاربة هذه التنظيم عبر شن العديد من الغارات الجوية على مواقع هذه التنظيم الارهابي في العراق وسوريا ، لذا من الضروري تضافر الجهود الدولية والاقليمية والمحلية لمكافحة الظاهرة الارهابية ليس في المنطقة العربية فحسب ، بل في جميع انحاء العالم .

المطلب الاول : السياسات الدولية

تجاوزت النشاطات الارهابية حدود الدولة الواحدة ، وامتدت اثارها الى عدة دول مكتسبة بذلك طابعاً عالمياً [41]، مما يجعل منها جريمة ضد النظام الدولي ومصالح الشعوب الحيوية وامن البشرية وسلامها وحقوق الافراد وحرياتهم الاساسية [42]، فقد اخذ الارهاب ابعاداً دولية ، وصار له امتدادات واسعة ولم تأمن منه منطقة بذاتها ، وعلى الرغم من أن الارهاب ليس امراً جديداً ، لان الاعمال الارهابية قديمة قدم التاريخ ذاته، فانه في الوقت الحالي قد اتسع نطاقه وتحول من ارهاب على المستوى المحلي الى ارهاب دولي [43] ولذا صار الارهاب عنصراً جديداً في العلاقات الدولية ، وقد تم ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بمنع ومعاقبة الارهاب الدولي بأشكاله كافة ، وكما هو معلوم ان العنف هو احد حقائق العصر الذي نعيشه ، وهو في الوقت نفسه احد العناصر المكونة لجريمة الارهاب ، وعلى المستوى الدولي اصبح الارهاب عنصراً فعالاً في عملية اتخاذ القرار السياسي ، واصبح سلوكاً تتخذه الدول لا كراه خصومها على الانصياع لما تفرضه عليهم من اوضاع جديدة في المجال السياسي، وقد انعقد الاجتماع الدولي على تجريم مجموعة من الافعال التي تضر بالنظام الدولي العام واعتبارها جرائم دولية [44]، ومنها جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم الارهاب الدولي ، وكان لانتشار موجة الارهاب الدولي في العصر الحالي اثر في تباين الآراء ووجهات النظر والاجتهادات المتعلقة بالوسائل التي يمكن عن طريقها مكافحة الجريمة الارهابية والقضاء عليها[45] .

اما فيما يتعلق بجهود الأمم المتحدة في ميدان مكافحة انتشار ظاهرة الارهاب وشمولها اجزاء كثيرة من دول العالم ، فقد أصدرت العديد من القرارات بهذا الشأن[46] ، ولكن معظم هذه القرارات لا ترقى الى مستوى المرجو ، فالأمر يستلزم ضرورة عقد مؤتمر عالمي تحت مظلة الأمم المتحدة، تناقش فيه ظاهرة الارهاب وأسباب انتشارها ، على أن يتم ذلك بشفافية تامة ، وان يصدر عن هذا المؤتمر قرارات محددة تلزم دول العالم بتنفيذها ، ولابد من تناول موضوع الإرهاب الذي تمارسه بعض الدول بالشكل الذي يعالج ظاهرة الإرهاب بطريقة فعالة، وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3034 لسنة 1972[47] بإنشاء لجنة خاصة لمواجهة الإرهاب تضمن وتكلف بتجميع الملاحظات التي تقدمها الدول ، وأن ترفع تقريراً للجمعية العامة متضمناً توصيات ترمي الى توفير سبل التعاون الدولي من اجل القضاء على ظاهرة الإرهاب ، وقد شكلت هذه اللجنة ثلاث لجان فرعية، الأولى لإصدار تعريف للإرهاب، والثانية لدراسة أسباب تفشي الإرهاب ، واللجنة الثالثة لبحث التدابير اللازمة لمنع الإرهاب ، وقد اجتمعت هذه اللجان في محاولة لتنفيذ ما كلفت به ، الإ أنها لم تتوصل الى اتفاق ، لعدم اجتماع الأطراف المشاركة على

مفاهيم مشتركة فيما يتعلق بالإرهاب ، فضلاً على الاختلاف الشديد ما بين الاطراف الدولية حول ايجاد مفهوم مشترك له[48] ، لذلك كلما عرض على الجمعية العامة تقرير من اللجنة اصدرت الجمعية قرارها بتكليف اللجنة بمواصلة أعمالها ، ومازالت اللجنة تواصل عملها حتى اليوم ، طبقاً للتفويض الممنوح لها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ولم تصل اللجنة حتى اليوم الى اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب نظراً الى التباين الشديد في وجهات النظر ما بين دول العالم المختلفة حول الجوانب القانونية للإرهاب الدولي وعدم اتفاقها على العناصر المكونة للجريمة الإرهابية ، فضلا على رغبة بعض الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية في اصدار تعريف محدد للإرهاب لحماية لممارساتها وخاصة بعد قيامها بغزو أفغانستان والعراق وحمايتها لإسرائيل في النزاع مع الفلسطينيين .

استناداً لما تقدم ، فان المتتبع للجهود الدولية الرامية لمكافحة الارهاب يجد انها لاتزال جهود محلية واقليمية ، ولم تتبلور بالشكل الكافي الى المستوى الدولي ، بل ان اتخاذ اجراءات فردية او ثنائية لم يعد كافياً لمواجهة التهديد الذي يواجه العالم باسره، فالتعاون والتنسيق الدوليين له اهمية بالغة في الحد من جماح الارهاب الدولي والقضاء عليه .

المطلب الثاني : السياسات المحلية

يتضح مما سبق أن مشكلة الإرهاب مشكلة مركبة ذات ابعاد امنية و سياسية ودينية واجتماعية واقتصادية وثقافية متداخلة ، ومن هنا فأن مواجهة الإرهاب تستلزم اجراء دراسات علمية تستهدف بيان اسباب انتشاره ، وتضع تصوراً لمنظومة متكاملة شاملة لكيفية التعامل مع هذه الاسباب ، ولذلك فمسؤولية مجابهة ظاهرة الإرهاب تقع على المجتمع بمؤسساته (التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والاحزاب السياسية ، والقوى السياسية المختلفة ، والنخب المثقفة ، ورجال الدين ، والمؤسسات الامنية ، ومؤسسات المجتمع المدني ، وسائل الاعلام ودور الثقافة والنشر وغيرها مع اهمية هذه الوسائل ، الا أنها لم تحل دون تنامي ظاهرة الإرهاب ، لكون الوسائل المتخذة وسائل تقليدية ، الامر الذي ادى الى ظهور اتجاهات تطالب بالتحول المنهجي في الوقاية من هذه الجريمة ومكافحتها على اساس ان مكافحة الإرهاب بشكل فعال لا يكون عن طريق الحل الأمني بمفرده [49] ويرمي التحول في المنهج المتبع إلى وضع سياسة وقائية قائمة على التخطيط والبرمجة مبنية على معطيات علمية توفرها العلوم الاجتماعية والإنسانية ، وهذه هو الأساس الاستراتيجي في التوجه نحو مواجهة الإرهاب والوقاية منه بكيفية اكثر واقعية تدعمها الانجازات التي حققها التخطيط في مجالات مختلفة والتقنيات

الميدانية التي وفرتها العلوم ، وقد تمثلت الجهود المحلية التي بُذلت ومازالت تُبذل في الآتي [50] :

اولاً: المواجهة الأمنية : فيما يخص الاستراتيجية الخليجية في التعامل مع هذا الجانب فقد قامت اغلب الدول الخليجية بتحديث المؤسسات الامنية وتطوير عملها ودعم اجهزة الامن وتحديثها واعادة النظر بالعلوم الشرطية واجهزة العدالة الجنائية وتحديثها بما توصلت اليه العلوم في الدول المتقدمة ، ومن الجدير بالذكر ، أن سرعة الاتصال وتطور لغة الحاسوب والانترنيت وما ازاحته من عوائق وسهلت ونقله جعلت من العالم يكاد يكون كقرية صغيرة [51] وقد استغل الارهابيون هذا التطور في صنع المتفجرات والتفخيخ والخ، مما وجعل المؤسسات الامنية امام تحديات خطيرة اكثر من اي وقت مضى ، ويمكن أن تتحمل المؤسسات الامنية العبء الاكبر في مكافحة الارهاب بجوانبها الثلاثة عن طريق الاتي :

الجانب الاول: منع وقوع الجريمة ، وهو جانب تشترك فيه المؤسسات الاجتماعية مع المؤسسة الامنية ، فكما اشرنا واشارت الى ذلك الدراسات والتقارير والابحاث أن الجريمة أصبحت أكثر قوة بفعل التكنلوجيا الحديثة التي فتحت ابواباً واسعة امام الارهابيين في استعمالها لتنفيذ اعمالهم البشعة ، ومن ثم صار الارهاب اكثر خطورة و وحشية من ذي قبل ، الامر الذي جعل المؤسسات الامنية على الاصعدة الوطنية والاقليمية والعربية والاسلامية والدولية تؤمن بحتمية التعاون الدولي المشترك في الميادين جميعاً وخاصة تبادل المعلومات والخبرات والبحوث والدراسات وتبادل المساعدات الفنية والتقنية والقضائية وتبادل تسليم الارهابيين الفارين [52].

الجانب الثاني : هو جانب ضبط مرتكبي الجريمة واقامة الدليل على ارتكابهم الجريمة الارهابية والتحقيق معهم ومحاكمتهم وتوقيع العقوبة الزاجرة لهم ، ويقع تنفيذ هذه العقوبة على جهات اخرى تشترك فيها الاجهزة المكونة لنظام العدالة الجنائية من اجهزة قضائية ومؤسسات عقابية ومن سجون واصلاحيات ، فمنفذي الجرائم الارهابية هم من عتاة المجرمين الذين يتسمون بالحيطة والحذر والدهاء ومزودين بأحدث التقنيات التكنلوجية في التفخيخ والتفجير، وهم في الغالب من الشبان الذين وقعوا في حبائل الكبار وصدقوا مزاعمهم وتأصل لديهم الاقتناع بسلامة فكرهم وشرف مقصدهم ، وان كل ما يقومون به من اعمال يهدف الى اعلاء كلمة الله ، ثم يمضون في عملياتهم الارهابية من قتل وتفجير وتدمير واغتصاب بإصرار واعتقاد الوصول الى الجنة الموعودة ، لذا فهم لا يستسلمون بسهولة ويقاومون احياناً حتى الموت[53] ولمجابهة هؤلاء يجب ان يتسلح رجل الامن بأحدث الاسلحة ، وان يؤمن بدوره وعمله في مطاردة هؤلاء والقبض عليهم ، فضلاً عن ذلك تتخذ هذه الاجهزة من التخطيط اسلوباً لها في جمع المعلومات واجراء التحريات

وتجنيد المصادر واختراق التنظيمات الارهابية واحباط عملياتهم الارهابية وتعقب مصادر تمويلهم وتجميد اصولها والعمل على ان لا تتخذ هذه العصابات الارهابية من اقليم الدول مسرحاً لعملياتهم الارهابية ، او ان تتخذها مأوى لها والتعاون مع الدول الاخرى لتصدي لهذه الجماعات والقضاء عليها[54] .

اما الجانب الثالث: هو جانب اعادة تأهيل المحكوم عليهم تأهيلاً اجتماعياً ونفسياً ودينياً ورعايتهم رعاية لاحقة حتى يعودوا الى الاندماج في المجتمع مواطنين اصحاء قادرين على البذل والعطاء ، ويعني استعمال المؤسسة العقابية لجميع الوسائل العلاجية والتربوية والاخلاقية والروحية وغيرها من المؤثرات وصور المساعدة الملائمة ، ومن ثم فان التعامل مع السجين قد اتخذ طريقاً يوازن بين ارضاء العدالة بحمل المجرم على التكفير عن خطيئته ، وبين دفاع المجتمع ضد جريمة المجرم والوقاية من تكرار الجريمة وتحاشي وقوعها ، وتعد الرعاية اللاحقة للإرهابين استكمالاً للبرنامج الاصلاحي العلاجي [55]، وهي عملية ذات شقين بالنسبة للمؤسسة الامنية ، الشق الاول هو مراقبة المفرج عنه حتى لا يعود الى طريق الجريمة مرة اخرى ، والشق الثاني هو تقديم الخدمات للمفرج عنه وتأمينه نفسياً بإشعاره بأن المجتمع يرحب به ويدفعه الى الطريق المستقيم وتأمينه اقتصادياً بما يوفر له دخلاً كافياً له ولأسرته ويحميه من الانحراف مجدداً والوقوع في شرك الجماعات المتشددة ، وكما اشرنا سابقاً ان احد الاسباب الدافعة للعمل الارهابي هو العوز والفقر المادي ، لذا فالرعاية اللاحقة هي عملية اخلاقية تستمد مقوماتها من القيم الانسانية المنصوص عليها في الشرائع السماوية ، فضلا على كونها عملية مستمرة وغالبا ما يعاني الارهابي المفرج عنه الراغب في التوبة الصادقة من امرين هما :

الاول: رغبة جماعته القديمة في استعادته و الاستفادة من خبراته في تنفيذ مخططاتهم الارهابية

الثاني: رغبة بعض المؤسسات الامنية في تجنيده لكي يكون عينا لها داخل جماعته الارهابية ، او اي جماعة ارهابية اخرى ترغب في ضمه اليها ، والاهم من ذلك في هذه العملية هو الرقابة اللاحقة للإرهابيين بعد الافراج عنهم من السجون ، ولاسيما ان الكثير منهم يتظاهرون بالاستجابة لبرامج العلاج واعادة التأهيل داخل السجن املاً في الافراج عنهم قبل نهاية مدة الحكم .

خلاصة لما تقدم ، هناك اجراءات امنية وسبل اخرى يمكنها أن تساهم في الوقاية وتجنب الاعمال الارهابية نذكر منها :

1. زيادة الاهتمام بتنمية الحس الامني لدى مختلف الكوادر الامنية ، وذلك بإفساح مجال دراسي اوسع لهم في المقررات الامنية في مختلف المعاهد الشرطية ، ومنع الابقاء على الكوادر الامنية المنوط بها القيام بالخدمات

الامنية المستديمة مدة طويلة منعاً للوصول لحالة الاسترخاء الامني المميز لتلك الخدمات في حال استمرارها [56]

2. تحديث اجهزة الامن وتطوير اساليب عملها بما توصلت اليه التكنلوجيا الحديثة في الدول المتقدمة ، وتعزيزها بالإمكانات البشرية والمادية اللازمة [57] .
3. تخزين المعلومات وتبادلها والتحريات والبحوث والاحصاءات حول الجريمة الارهابية وتبادل الزيارات والخبرات بين مسؤولي اجهزة الامن في الدول المعنية ، خصوصاً الامور التي تخص اجهزة العدالة الجنائية وبحث وسبل مكافحة هذه الجرائم [58] .
4. اعانة الجمهور على القيام بدوره الامني وتشجيعه على تقديم المعلومة الامنية ، اذ ان فدوره لا يقل عن دور رجل الامن المكلف ، لابل هو انه يكمل عمله ويدعمه بشكل كبير ويرتقي به ، من اجل المساهمة في منع الجريمة الارهابية .
5. الحرص على ان يكون رجل الامن المكلف بالتصدي لهذه النوع من الجرائم على علم ودراية كاملة بالاتجاهات الفكرية التي يتبناها الارهابيون ، ومؤمن بالعمل الذي يقوم به .
6. زيادة الاهتمام الامني بالمعابر الحدودية للدولة بوصفها طريق للتسلل الارهابيين .
7. ضرورة حل الخلافات السياسية للدولة مع الدول المجاورة والاقليمية ، لان استمرار تلك الخلافات يؤدي بتلك الدول الى استعمال الارهابية المناوئة لها في ضرب الاستقرار الامني للدول المجاورة ، واحراج النظام السياسي القائم فيها [59] .

ثانياً: المواجهة التشريعية : احتوت التشريعات والقوانين العقابية لأغلب الدول العربية والخليجية على قواعد قانونية تنطوي على تجريم الافعال التي اضفت عليها الاتفاقيات الدولية الخاصة بالإرهاب الصفة الاجرامية فتكونت بذلك صيغة من التسميات يطلق عليها جرائم الارهاب [60]، فمن اجل الحفاظ على الكيان السياسي للدول، ومنع احداث الفزع والخوف في قلوب المواطنين عمد المشرع في معظم هذه الدول الى اصدار تشريعات لتجريم الاعمال الارهابية كالتفجير و الخطف والاغتيالات والتخريب والخ من الاعمال الارهابية[61] . وهكذا تعد السياسة التشريعية من اهم اساليب مواجهة الارهاب ، و لذلك لجأت الدول التي عانت من جرائم الارهاب الى اصدار القوانين المتخصصة حتى يمكنها مواجهة الظاهرة الارهابية، ولم يعد مقبولا عند البعض الادعاء بعدم الحاجة الى سن قوانين خاصة لمواجهة الجرائم الارهابية ، إذ إنها ذات طبيعة خاصة و اثار مدمرة ، و دائما ما تروع المجتمع و تثير الفزع في نفوس المواطنين ، لذلك فإصدار قوانين خاصة بمواجهة

الارهاب ، اصبح ضروريا من اجل تحقيق التوازن بين حاجة المجتمع الى تحقيق الامن و الاستقرار لمواطنيه ، و بين ضمان ممارسة المواطنين لحرياتهم بالقدر الذي لا يتعارض و متطلبات الامن.

الفرع الثالث: المواجهة الاعلامية : تمارس وسائل الاعلام دوراً هاماً و اساسياً في مواجهة الارهاب ذلك عن طريق قدرتها على الوصول الى المواطنين بصورة مباشرة و بأساليب متنوعة ، و قدرتها على التعامل مع الرأي العام ، بل و تشكيل بعض الاتجاهات القيمية و السلوكية في المجتمع ، وهناك بالطبع ادوار مختلفة يمكن ان تقوم بها تلك الوسائل وخاصة التلفاز، كنشر الفكر السوي، واثارة القضايا الاساسية المرتبطة بالإرهاب ، و ادخال المواطن كعنصر اساسي من عناصر مواجهة المشكلة ، و يجب ان تكون المواجهة الاعلامية مرتكزة على عناصر عديدة اساسية نوجزها في الاتي :

1. وجود سياسة اعلامية مستمرة لمواجهة الارهاب[62] .
2. الحرص على وضع ظاهرة الارهاب في حجمها الحقيقي ، حتى يمكن ايجاد توازن بين درجات الاهتمام الاعلامي بالإرهاب ، وبين حجم الخطر على المجتمع ، فالتهوين من مخاطر الارهاب تماما مثل التهويل فيها ، يحول دون اكتشاف سبل المواجهة السليمة لها .
3. إن اجهزة الاعلام بأشكالها المكتوبة و المسموعة و المرئية كافة ، يجب ان تفرق بين التطرف و الارهاب ، وان تعالج كلا منهما بما يناسبه من وسائل.
4. المواجهة الاعلامية يجب ان تشمل وسائل الاتصال و الإعلام المباشر و الجماهيري كافة ، و قد كشفت التجربة العلمية ، عن ضرورة تحقيق تكامل بين وسائل الاتصال المباشر و وسائل الاتصال الجماهيري في مواجهة المشكلات الكبرى مثل الارهاب.
5. المواجهة الاعلامية لن تحقق اهدافها في محاصرة الارهاب إلا اذا نجحت في دفع المواطنين الى المشاركة الفعالة في هذ المواجهة ، ولكي تتحقق مشاركة الجماهير ، واثارة اهتماماتهم من بين المشاركة والمصالح المباشرة ، لابد من الربط بين المشاركة والمصالح المباشرة ، ولابد من ان نقنع الجماهير بأن الارهاب خطر على ارواحهم و مصالحهم و حرياتهم .
6. المصداقية شرط جوهري لنجاح العملية الاعلامية المضادة للإرهاب ، و تحقيق المصداقية في وسائل الاعلام رهن بشرطين ، هما: سرعة نشر الحدث و تقديم المعلومات و البيانات الكافية عنه ، و توافر اكبر قدر من الموضوعية والدقة في التغطية الاعلامية للممارسات الارهابية .

7. الاهتمام بتناسب كل من المواد المنشورة مع القيم الدينية و الاخلاقية السائدة في المجتمع.
8. لابد من ان تقوم المواجهة الاعلامية على تخطيط علمي سليم ، يستفيد من الانجازات الحديثة لعلوم الاقتصاد والاعلام و الرأي العام و الاقناع من ناحية ، ويجند الكفاءات الاعلامية كافة من ناحية اخرى ، و لنجاح الخطة الاعلامية ينبغي توافر عنصرين هما : حسن اختيار القائم بالاتصال ، اي الشخص الذي يقوم بالعمل الاعلامي ، والاختيار الجيد للرسالة الاعلامية التي تحمل المضمون الذي نريد ايصاله الى الجمهور .
9. لابد ان تكون التغطية الاعلامية التي تقوم بها الوسائل الاعلامية مقتضبة ومختصرة ، حتى لا تعطي دعاية مجانية للإرهابين ولأعمالهم البشعة وتحقق هدفهم المنشود بالدعاية والانتشار وهو ما يسعون اليه .

رابعاً: المواجهة الدينية: تعد المواجهة الدينية احد الاساليب الاساسية لمواجهة مشكلة الارهاب، لان الارهاب يتخذ من الدين الاسلامي ستاراً له في ممارساته ، وفي تجنيد واستقطاب الشباب مستعيناً بتفسيرات مغلوطة واجتهادات خاطئة تتنافى واحكام الدين الاسلامي[63] ، وهو ما يعني ان هناك غياباً على مستوى معين للتفسيرات الصحيحة للدين ، وللقدرة على ايصالها بشكل صحيح وفعال ، فموقف الشريعة الاسلامية من اعمال العنف والارهاب واضح ، فهي خروج عن الدين الصحيح ، اذ تمارس هذه التفسيرات دوراً خطيراً في صناعة الجماعات الارهابية والمتطرفة، فاغلب الجماعات الارهابية ترفع شعارات دينية كأهداف رئيسة لها ، أما فيما يخص الاستراتيجية العربية لمكافحة الارهاب فقد نصت على تضمين السياسة الوطنية في كل دولة تدابير للوقاية من خطر الارهاب من بينها قيام المؤسسة الدينية بتوضيح الصورة الحقيقية للإسلام ، ولاشك ان الدين هو في الاساس يدعو الى توجيه الناس الى الخير وحمايتهم من الشر ولاسيما الشر المتمثل في الجماعات الارهابية التي تبذل قصارى جهدها لإقناع البسطاء بوجهة نظرها الدينية ، لذا على المؤسسة الدينية ان تقوم بدور هام في مكافحة الارهاب عن طريق الافتاء ، والوعظ ، والارشاد ، والدعوة .[64] وما لهذه الادوار الثلاثة المهمة من أثر بالغ في نشر مبادئ الدين الاسلامي والوقاية من الانحراف في تفسيره ، و يمكن تلخيص ابرز المحاور التي يجب ان يعمل عليها الجانب الديني كالاهتمام بقضايا الشباب ، والأمن الفكري الذي يعد اهم القضايا الاساسية في مجال الامن في المجتمعات العربية، ومن اهم الوظائف الملقاة على عاتق الجانب الديني :

1. تحصين عقول الشباب وافكارهم من اي غزو فكري مضلل ، و تحذيرهم من خطورة الانجراف وراء الجماعات الارهابية . و يمكن الوصول الى ذلك عن طريق مجموعة من الاليات ، منها : خطب الجمع ، والندوات الدينية الموجهة ، المحاضرات ، البرامج و الحوارات المتلفزة ، المؤلفات العلمية .
2. اختيار رجال الدعوة و الوعظ و الارشاد من المتعمقين في العلوم الشرعية لكي يصبحوا نماذج يحتذى بها الشباب ، بدلاً من الانسياق وراء نماذج تحثهم على الغلو و التطرف .
3. حث الخطباء و رجال الدعوة و الوعظ و الإرشاد على التركيز على التوعية الامنية و توضيح مخاطر التطرف المصحوب بالإرهاب .
4. التأكيد على وسطية الإسلام و إشاعة روح التسامح و قبول الاخر و البعد عن الغلو و التكفير .
5. بيان الحكم الشرعي للجرائم الإرهابية.
6. بيان الحكم الشرعي لمن يؤوي إرهابيا أو يتستر عليه.
7. بيان لأدلة التي يروجها مفكرو التنظيمات المتطرفة و التفسير الصحيح لتلك الأدلة.
8. تربية طلبة العلم على احترام العلماء وربطهم بالثقات ممن يتصفون بالعلم والتقوى.
9. مناقشة الأفكار التي يطرحها منظرو الفكر المتطرف على المجتمع.
10. توضيح الفوارق بين التدين والتطرف ، والتأكيد على أن التدين سمة الأنبياء والصالحين.

ونعتقد أن مبادرة النسق الديني بهذه الوظائف ستساهم مساهمة فعالة في مواجهة الفكر المتطرف مواجهة فاعلة ، خاصة أن الفكر المتطرف يستعمل عادة الأدلة الدينية ويؤول تفسيرها لخدمة أهدافه الظاهرية ، وحينما يضطلع النسق الديني بدوره سيلاحظ ظهور تراجع ملحوظ من قبل بعض منظري الفكر المتطرف ومن بعض العناصر المنتمية للتنظيمات المتطرفة التي انساقت دون وعي صحيح ، والأهم من ذلك كله بروز تيار اجتماعي مقاوم لفكر التنظيمات المتطرفة وانشطتها [65]. كما ان المؤسسات الاسلامية والعربية والخليجية مطالبة الان اكثر من اي وقت مضى وهي تعيش حالة التأزم والانشقاق والتحارب بين المذاهب الاسلامية بتوحيد الصف اقتصادياً وسياسياً وتوحيد الآراء والجهود من اجل مجابهة الاعداء ، كما ان المؤسسات الاسلامية نفسها مطالبة بالتعاون فيما بينها على الصعيد المحلي

والاقليمي والعربي والاسلامي من اجل الاتفاق والتقارب حول المسائل الخلافية واصدار فتاوى من اجل التقريب بين المذاهب الاسلامية والاديان السماوية والحوار بين المذاهب والاديان والحضارات .

خامساً: المواجهة الاقتصادية : يعد الجانب الاقتصادي من السبل الاستباقية في مكافحة الارهاب ، وذلك بتبنيه مسألتين هما : اولاً: حل مشكلة البطالة بتأهيل الشباب حسب متطلبات سوق العمل ، وايجاد فرص التنمية ، إذ يمثل العمل والحصول على دخل مالي يحمي كرامة الانسان ويسد حاجاته واسرته الاساسية احد القضايا البالغة الاهمية التي تشعر الفرد بقيمة الاجتماعية وانتمائه لوطنه [66] كما يتعين محاربة الفقر والبطالة والحد من المشكلات الاقتصادية وتنشيط التجارة وتشجيعها [67]وايجاد فرص التنمية الحقيقة وزيادة الدخل الفردي كل ذلك عوامل تساعد على تحجيم الظاهرة الارهابية لان اغلب افراد الجماعات الارهابية نشأوا في بيئات اقتصادية فقيرة ومعدمة .

ثانياً : وقف تمويل الارهاب وغسيل الاموال ، وهذا التمويل يمكن تعريفه بأنه بذل المال او ما يقوم مقامه من امكانات او موارد وجهود او مشاركة مباشرة او غير مباشرة في توفير الاموال النقدية او العينية سواء بالعطاء والتبرع او الجمع بطريقة مشروعة او غير مشروعة او تغطية او تسهيل او تمويل او نقل او توصيل هذه الاموال بهدف تمويل ارهابين او منظمات او عمليات ارهابية [68] . ومن الناحية العملياتية فان هناك نوعين من تمويل الارهاب ، النوع الاول تمويل عمليات ارهابية بعينها مثل تمويل اعتداءات 11 ايلول سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة ، والنوع الثاني تمويل المنظمات والنشاطات الارهابية ، وهناك اربع مراحل لتمويل الارهاب وهي جمع الاموال ونقلها وتحويلها و تخزينها ، والمرحلة الاخيرة وهي السلسلة الاهم انفاق الاموال وتشترك في هذه العمليات جهات عديدة ، كما ان مصادر تمويل الارهاب تتم عبر مجموعة من الطرق نذكر منها ، ايداع الاموال وفتح حسابات في المصارف والشركات المصرفية ، واستعمال بطاقات الائتمان والشبكات ووسائل الدفع وغيرها والاتجار بالأموال والاسهم والسندات والعقارات والمعادن النفيسة وتهريب النفط وبيعه في السوق السوداء وتهريب القطع الاثرية ، او عن طريق التزوير والرشوة وتزيف العملات المالية ، او التهرب من الضرائب، او الاتجار بالممنوعات والمخدرات والاتجار بالنساء والاطفال والاعضاء البشرية ، او جمع التبرعات عن طريق الجمعيات الخيرية التي تعد من اكثر الطرق التي تستعملها المنظمات الارهابية في الحصول على الاموال وخصوصاً في دول الخليج العربية ، او غسل الاموال وهو ما يعرف بإضفاء طابع المشروعية على اموال محصلة من مصدر غير مشروع بصرف النظر عن نوع الجريمة المرتكبة في تحصيل هذه الاموال ، وهي في النهاية عملية يلجأ اليها من يعمل بتجارة المخدرات

والجريمة المنظمة او غير المنظمة لتبيض الاموال ولإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع والقيام بأعمال اخرى للتمويه كي يتم اضفاء الشرعية عليه[69] ، او قد يتم تمويل الارهابين عن طريق التبرع النقدي المباشر للإرهابين او المنظمات الارهابية ، او عن طريق استعمال العقارات او الاليات وغيرها من دون مقابل، او الإيواء ، او التستر على الفاعلين المتطورين في النشاطات الارهابية وتقديم الحاضنة الاجتماعية لهم من سكن وغذاء ومؤن ووقود وغيرها ، او تهريب الارهابيين عبر الحدود الدولية ، او ان تتورط دول معينة او اجهزة تابعة لها في تمويل الارهابيين [70] لذا لابد من مكافحة تمويل الارهاب بالطرق القانونية والرقابية والقضائية والعقابية والتعاون الثنائي والاقليمي والدولي .

وسنعرض ابرز السبل المتبعة في مكافحة تمويل الارهاب ، ومنها اصدار النظم واللوائح والتعليمات التي توضح المسؤوليات والإجراءات ومدى الالتزام بها ، وتعزز الرد التجريمي والعقابي ، وانشاء الاجهزة الادارية المختصة بمكافحة تمويل الارهاب ودعمها ، وتحديد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والاهلي ذات العلاقة ، وتحديد مسؤولياتها في خطط وإجراءات المكافحة ، ومراقبة نشاط جمع التبرعات والاموال النقدية والعينية للأغراض الخيرية [71]، لغرض عدم استغلالها في تمويل الارهاب ، ومراقبة الانشطة التجارية المساهمات المرخصة وغير المرخصة وتعزيز الرقابة الداخلية عليها ، كذلك وضع آليه محددة وصريحة وفعالة لجمع المعلومات وتبادلها بين الاجهزة ذات العلاقة باكتشاف تمويل الارهاب ومنعه وتقديم المتهمين للعدالة ، وتفعيل التعاون الثنائي والاقليمي والدولي لهذا الغرض ومنع استغلال النظام المالي الدولي والالتزام باليات عمل منظمة العمل المالي الدولية[72] في جمع الاموال وتحويلها ، ومكافحة ظاهرة غسل الاموال وتبيضها واستعمالها في تمويل الارهاب، ولتعزيز السلطات الامنية والقضائية على المستويات الوطنية والثنائية والاقليمية والدولية لأغراض تتبع الاموال وعائداتها وحركة تجميدها وحجزها قضائياً ، عندما تتوفر الادلة والقرائن على علاقتها بتمويل الارهاب ، كذلك تدريب العناصر المكلفة بمكافحة تمويل الارهاب تدريباً كثيفاً ومتقدماً ، والاستعانة بوسائل التقنية الحديثة في الحصول على الوثائق والمعلومات والتنصت على الاتصالات ومراقبة التواصل الالكتروني بين المشبوهين[73] ، ودعم النظام المعلوماتي والحسابات والعمليات المالية والتجارية والاشخاص الطبيعيين والمعنويين ذوي العلاقة واحكام الرقابة العامة والرقابة الداخلية عليها ، ورفع مستوى الوعي في المصارف عن طريق تأهيل اشخاص وتدريبهم على كيفية اكتشاف العمليات المالية المشبوهة وتتبعها والابلاغ عنها .

سادساً : المواجهة السياسية : تعد المواجهة السياسية والاصلاح السياسي احدى الاساليب الوقائية في مواجهة الارهاب ، لأن اغلب الاعمال الارهابية ترجع اسباب حصولها الى دوافع سياسية ، من اهمها الحكم الاستبدادي الذي تمارسه السلطة الحاكمة ضد مواطنيها في كانتهاكات حقوق الانسان ومنع الحريات العامة وفرض الاحكام العرفية وحالات الطوارئ وهيمنة القوانين الاستثنائية والمعاملات اللاإنسانية ضد المطالبين بالديمقراطية والاصلاح السياسي [74] وقد ادت هذه الممارسات الاستبدادية الى ضهور التيار المعارض للأنظمة الشمولية الحاكمة والخلايا السرية والعلنية التي تلجأ الى اساليب متعددة كالاغتيالات والقتل والتدمير لضرب النظم الحاكمة وتقويضها او تغيرها او فرض مطالبها عليه محدثة بذلك حالة من الارهاب المضاد[75] ، اذ تعد الجماعات الارهابية هذه الاعمال مبررة من جانبها في مواجهة السلطات من اجل الضغط على السلطات واحراجها لتلبية مطالبها واهدافها السياسية ، وبالنتيجة ظهر الارهاب كإحدى وسائل الصراع السياسي على المستوى الداخلي و صار مظهراً من مظاهر العلاقة بين الدولة والقوى المعارضة لها، ومن ثم فان اقامة النظم الديمقراطية القائمة على اشاعة الحريات العامة والتداول السلمي للسلطة وتعددية الاحزاب والقوى السياسية تعد من اهم الوسائل اللازمة لمكافحة الارهاب، ومن هنا نجد ان الولايات المتحدة بعد تفجيرات 11 / ايلول سبتمبر 2001 الارهابية قد فرضت في سياستها الخارجية على العديد من الدول تبنى سياسة الاصلاح السياسي ونشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والا عدت من الدول المساهمة في نشر الارهاب والداعمة له، استناداً الى ذلك يمكن القول بان احداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الامريكية قد احدثت متغيرات جذرية ومفاجئة في موازين السياسة الدولية ، وفي البيئات الداخلية في العديد من دول العالم ، فمسألة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان على الرغم من ان الكثير يعتبرونها مسائل داخلية ، صارت تؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية منذ ذلك الحدث الابرز في القرن الحادي والعشرين ، فضلاً على ما تقدم فان الثورات والانتفاضات العربية عقب ما سمية " بالربيع العربي " وما صاحبها من تغيير انظمة حكم سياسية عربية ووصول جماعات واحزاب سياسية دينية متطرفة وغير ذلك الى السلطة في بعض هذه الدول العربية ، ما هي الا دليل على صلة العنف والارهاب بالكبت والاستبداد السياسي الذي مارسته انظمة الحكم السابقة طيلة عقود حكمها .

سابعاً : المواجهة التربوية والتعليمية : ونعني بها غرس القيم والمفاهيم الصحيحة المعتدلة في عقول الناشئة والشباب من اجل التربية السليمة وممارساتها لما تشتمل عليه من حصانة فكرية وحفاظ على المكونات والموروثات

الثقافية الاصيلة في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة المشبوهة، والاسهام في غرس السلوك القيمي وتجنب وقوع الناشئة في مهاوي الارهاب بدءً من الاسرة بوصفها النواة التي يقع على عاتقها دور تربوي مهم لاسيما في الوقاية من الجريمة والانحراف والذي لا تعوضه اي بنية اجتماعية اخرى [76] حيث يولد الفرد في اطار اسرة وفيها يتعلم الادوار الاجتماعية واللغة والتقاليد والقيم والسلوكيات المقبولة ويكون له مخزون ثقافي كبير من المعايير السلوكية والاجتماعية والقيمية ، تشكل محوراً مرجعياً في سلوكه فيما بعد ، بل هي الاطار الرئيس الذي ينمو فيه الطفل ويكسب اتجاهاته ومواقفه الاساسية ازاء نفسه وازاء الاخرين [77]، فالأسرة السوية يتميز افرادها بالصحة النفسية والعضوية ويسودها التوافق الحضاري والاخلاقي وتتيح للطفل النمو الصحيح وتهيئ له المستقبل المشرق ، اما الاسرة التي تفقد عنصر من عناصر اكتمالها قد يؤدي ذلك الى ان يكون عاملاً من العوامل الدافعة للإرهاب ، لكن ليس بالضرورة ان تؤدي الاسرة غير السوية بالفرد الى الانحراف، لذلك فدورها الوقائي يتمثل بإيجابية حياة افرادها وفي امكانية مواجهة الجريمة بالوازع الاخلاقي والديني الذي نشأت عليه ، كما ان الاسرة المتعلمة تعليماً حديثاً وتمتلك دخلاً معقولا او متوسطاً يمكن ان ترفد المجتمع بأبناءً اصحاء يستطيعون بتعليمهم الابتعاد عن شراك الارهابيين وخداعهم الذي يستهدف الجهلاء والمتخلفين عن التعليم ، وهذه ايضاً ليست بقاعدة عامة .

نخلص الى القول ان الدولة يجب ان تدعم الاسرة عن طريق تحسين الظروف الاجتماعية ورفع مستوى حياة مواطنيها واقامة العدل والمساواة واحترام حقوق الانسان ودعم شبكة الحماية الاجتماعية ، فالطفل يولد في عائلة وفيها يتعلم الادوار الاجتماعية ، واللغة والتقاليد والقيم والسلوكيات المقبولة ويكون مخزوناً ثقافياً وانسانياً كبيراً يتمثل بالمعايير الاجتماعية والقيمية التي تشكل اطاراً مرجعياً في سلوكه ، فهي المناخ الصالح لتمكينه من خدمة نفسه واسرته ووطنه وامته وحماية امن المجتمع واحترام القواعد القانونية السائدة في المجتمع .

اما بالنسبة المستوى التعليمي فكما هو معلوم ان المدرسة هي المكان الذي يتلقى فيه الفرد العلم والاخلاق ، وفيه يتصل الفرد بالمعلمين والتلاميذ والاداريين ويقضي فترات طويلة تبدأ من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية وفيها يبتعد نسبياً عن رقابة الاسرة وسيطرتها [78]، تشكل المؤسسة المدرسية دوراً وقائياً يبدأ بغرس القيم الاجتماعية والمعارف ، وتمارس أثراً هاماً في حمايته ، واذا ما أدت دورها بطريقة تربوية وتعليمية سليمة فأنها تأخذ بيده الى بر الامان ويكون شخصاً نافعاً ومساهماً في خدمة نفسه واسرته وشعبه وامته ، فمن المدرسة يبدأ التحصين ضد الانحراف والجريمة والارهاب ، بمعنى تحصين عقول الناشئة وتطهير

مناهج التعليم من الافكار الارهابية واشاعة مفاهيم الحوار والوسطية والاعتدال ، لان التعليم اذا افلح في تهذيب النفس حد بشكل كبير من الافعال الارهابية والاجرامية ، ومن ثم لابد ان تتضمن المناهج الدراسية والتعليمية القيم الروحية والاخلاقية والتربوية والوطنية ، كالتمثل بالقدوة الحسنة عن طريق المحاكاة وتقليد النماذج الصالحة وتعميق الولاء والانتماء للوطن والالتزام بالقيم والثوابت العقائدية والتقاليد المرعية النابعة من التعاليم والقيم الاسلامية المعتدلة والقائمة على اساس التراحم والتكافل والتعاطف والصدق والعدل والاخاء والتسامح والتعايش وتقبل الاخر والحوار[79] ، بدلاً من التنافر والتباغض والتطرف ونكران الاخر ، لذا يتوجب اعداد المعلم والمدرس والاستاذ الكفء وتدريبه على كيفية اداء واجبه في الحد من السلوك المنحرف واعطائه المعلومات والخبرة الكافية عن المشكلات والمبررات التي يسوقها المجرمون الارهابيون ، [80] وكيفية التصدي لها والوقاية منها عن طريق دوره الابوي والتربوي والتعليمي في المؤسسة التربوية والتعليمية والجامعية، كما يجب اكساب الطلاب تقدير لذواتهم من دون محاباة او تمييز فيما بينهم ، وتقدير اراء الطلاب ووجهات نظرهم من دون تسفيه او مصادرة او فرض اراء بالقوة حول بعض الموضوعات التي تهم المجتمع ، وفتح الحوار والتواصل مع الطلاب ومنحهم فرصة ليعبروا عن وجهات نظرهم ، وغرس مفاهيم الامن بمفهومه الشامل وحب النظام والتعاون مع رجل الامن[81]، وعليه فان الدور المستقبلي للنسق التربوي والتعليمي يكمن في الاهتمام بالمحاور الاساسية في العملية التعليمية للوقاية من الانحراف والارهاب وهي يقع على عاتق الطالب والمربي والاستاذ والمنهج المبني على اساس قيم التسامح والاعتدال والتعايش مع الاخر وعدم تكفيره او نكران حقه في الحياة .

ثامناً : المواجهة عن طريق تفعيل مؤسسات المجتمع المدني

بدءً لابد من تعريف المجتمع المدني فهو ذلك الفضاء الاجتماعي الذي يملأ الفراغ بين السلطة او الدولة والمجتمع[82] ، وهو تلك المؤسسات التطوعية غير النفعية التي تعمل للصالح العام ولا تسعى للربح ولا ترتبط باي جهة سياسية او حزبية ولا تتقاضى دعماً مادياً من اي جهة سياسية سوى نشطائها المتطوعين ولا تتبنى اي إيديولوجية دينية او فكرية [83]، وتنشط في مجالات عديدة لا حصر لها منها الدفاع عن حقوق الانسان والتثقيف السياسي والتوعية الفكرية والعلمية والخ [84]، ومن امثلة المنظمات غير الحكومية او المجتمع المدني هي نقابات المحامين، والنوادي الطلابية، ونقابات العمال، والمعاهد الجامعية، والمدونين أو الجمعيات الخيرية ، وهي استناداً الى ذلك مكونه من الافراد الاكثر ادراكاً للحاجات ومتطلبات فئة تخصصها ، والاكثر التصاقاً بالأفراد ، إن غياب الديمقراطية وحرية التعبير عن الراي وانتهاك

حقوق الافراد وشيوع الفساد ، ادى الى شيوع الكبت وازدياد التطرف والعنف في المجتمعات ، اذ يتحول المواطنون الى العمل السري ومن ثم الانغماس في التنظيمات الارهابية [85]، فدور التنظيمات السرية عموماً والتنظيمات الارهابية والمتطرفة على الخصوص يجيء نتيجة انعدام مشاركة المواطنين في العمل السياسي وعدم تفعيل دور الاتحادات والنقابات المهنية ليملأ هذه الفراغ خاصة وان هذه الجماعات تقوم بدور فاعل في مساعدة اعضائها على حل مشاكلهم الحياتية او على الاقل التخفيف من حدتها [86]، خاصة اذا عرفنا ان ما يعرف بالمجتمع المدني في دول الخليج محدود بشكل عام ودوره ضعيف ، ويكاد يكون معدوم ، ويقتصر على الجمعيات الخيرية ، لانعدام الترخيص لها بالعمل والرقابة الصارمة عليها من قبل السلطات الحاكمة لكونها انظمة سياسية قبلية محافظة ، ومن ثم فان الافتقار الى الممارسات السياسية هو المساهم الاول في تنمية التيارات الفكرية المتطرفة والتي تتبنى الارهاب في سلوكها ، ولذا فمشاركة المواطنين وخصوصاً الشباب في العملية السياسية الديمقراطية القائمة على احترام حقوق الانسان وحرية التعبير عن الراي هي ضرورة للاستقرار السياسي والتنمية الشاملة ، وبالنتيجة عدم توفير بيئة حاضنة لنشوء الارهاب [87]، ومن هنا يعول على مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية القيام بدور بارز في توعية اعضائها اولاً وجمهورها ثانياً من مخاطر الارهاب واضراره ، فلا تتوقف عند نقل صور الارهاب او النسخ لها، ولا عند ترداد المعلومات وخاصة الاعلامية عن مفهوم الارهاب ولا عند النقد والتحذير من دون وضع البديل الصالح في مجال نشاطها ، فمثلاً في ميدان التعليم في المدارس والجامعات تعمل على صقله وتطويره بما يتواصل مع تحقيق احلام الطلبة ، وفي ميدان حقوق الانسان كذلك بلغ تعداد جمعيات حقوق الانسان ارقاماً لامثيل لها ، وهذه الجمعيات على مختلف مشاربها لابد لها من القيام بأدوار متعددة منها العمل على اظهار مفهوم الحق الانساني الطبيعي او الاجتماعي او السياسي او الاقتصادي ، ومن ثم القيام بتوعية موضوعية بحقوق الانسان كافة بما يتماشى وبيئة المخاطبين ومنهجية الوصول الى تحقيقها عن طريق الحوار ، والابتعاد عن العنف ووسائله ، لطبيعة ضرره على تحقيق المطالب وانعكاسه عليها سلباً [88] ، وايضاً يجب على مؤسسات المجتمع المدني الابتعاد الكلي عن سياسة المقارنات بين المجتمعات والافراد ، من دون ان تغفل عن اختلاف البيئات والثقافات او الديانات، وهي لذلك مطالبة وبشدة بعدم استيراد الافكار ونسخها من مجتمع ما الى مجتمعها لان ذلك يؤسس الضغينة والكراهية ضد الاخر ، ومن ثم يبدو وكأنه تحريض غير مباشر على الانتفاض على مكونات مجتمعه ، وكون مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية هي في الغالب تقوم على التطوع كما اشرنا سالفاً، فان افرادها هم

الاكثر انتشاراً بين طبقات المجتمع الوطني ، وبالنتيجة عليهم اتباع منهجية التوصيف الموضوعي للأفعال والمطالب ، وليس الانسياق الاعلامي بالتوصيف او الاكتفاء بالتوجيه النقد واثارة الهلع من دون طرح البدائل لمواجهة الافعال أيا كانت مسمياتها ، فضلاً على ذلك عليها كشف الافعال الجرمية ومضارها ، وارساء ثقافة الوعي لطبيعة الجرم وعواقبه بإظهار حقيقة الفعل الجرمي ، هل هو من فئة الجرائم العادية ، ام هو فئة الجرائم الارهابية ، والتوعية الى السبل الرشيدة للابتعاد عن الفعل الارهابي لعمومية سلبياته وتمييزه بوضوح عن الفعل الجرمي المحصور السلبيات ، وفي الختام يتأكد دور المجتمع المدني في التثقيف في مجال مكافحة الارهاب والوقاية منه فهي تمارس دوراً هاماً في شتى مجالات الحياة وخصوصا ذات الصلة بأمور الوطن والمواطنة والمصلحة الوطنية [89]، و تعزيز الأمن والاستقرار واشاعة اجواء التسامح والسلم الاهلي في المجتمع، وتثبيت المناخات الآمنة ، حيث يزدهر نشاطها وفعالياتها بسيادة واستمرارية الأمن والأمان، وهذه ما يفرض تعزيز دورها ودعمه من قبل الجهات الرسمية المتمثلة بأجهزة الحكومة كافة ، فمن دون دعم الدولة لا يمكن للمجتمع المدني من القيام بدوره وتحقيق هدفه على اتم وجه .

الخاتمة والاستنتاجات

إن الحد من العمليات الارهابية رهن بالقضاء على العوامل الدافعة الى ارتكابها ، ولا يقع ذلك على عاتق الدولة حكاماً كانوا أو محكومين ، بل يقع على عاتق المجتمع الدولي والاقليمي ممثلاً بدولهِ ومنظماته ، ومؤسساته الحكومية وغير الحكومية ، وعلى الدولة ان تتبنى السياسات الكفيلة بمعالجة الدوافع الكامنة وراء العمليات الارهابية ولاسيما بالعوامل الامنية والسياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، كما يقع على كل انسان بالغ رشيدً متعاونً واجب محاربة الارهاب والفكر المتطرف.

فقد تبين عن طريق البحث ان الدوافع القائمة خلف العمليات الارهابية تقف هيه دوافع صادرة من البيئة الدولية والاقليمية واخرى من البيئات المحلية ، فاضطرابات البيئة الدولية وتصارعها كان له انعكاسات وافرازات وتأثير بارز في البيئات الاقليمية والمحلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حيث كان لانهيار نظام القطبين في مطلع التسعينيات من القرن الماضي اثر وتفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بانتصار الولايات المتحدة وتزعمها العالم عبر فرض نظام القطبية الاحادية ونظام الهيمنة الامريكية والذي افرز فرض العولمة او الأمركة ، وحرب الخليج الثانية عام 1991 والتي فرضت الوجود العسكري الامريكي في الخليج العربي عبر القواعد المنتشرة في اجزائه ، والتي لازالت الى هذه الوقت موجودة ، كما كان للانحياز الامريكي والغربي عموماً لجانب الكيان الاسرائيلي في

نزاعه مع العرب والفلسطينيين دور في خلق مشاعر معادية للغرب عموماً ولأمريكا خصوصاً بين الخليجيين والعرب عامة وكان لها الاثر في تفجيرات 11 سبتمبر الارهابية في الولايات المتحدة وغيرها من الاعمال الارهابية في بعض الدول الغربية والتي تبين بعد ذلك ان ابرز المنفذين والمخططين لهذه العمليات هم من ابناء هذه المنطقة . وتلت هذه الاحداث المؤثرة والهامة حروباً استباقية واحتلالات شنتها الولايات المتحدة في المنطقة ومنها حربي افغانستان والعراق . حيث كان لهاتي الحربين وخصوصا حرب العراق سبب في اشعال المنطقة في اتوان حروب وفوضى كما اسمتها وزيرة الخارجية الامريكية سابقاً "كوندوليزا رايس" بالفوضى الخلاقة . والتي افرزت ما سمي "بالربيع العربي" والذي احدث ثورات وانتفاضات واضطرابات وفوضى وتغيير في انظمة سياسية قمعية في وتونس مصر وليبيا واليمن وسوريا والخ . وما زالت الاضطرابات قائمة الى وقت كتابة السطور في سوريا واليمن وليبيا وغيرها من الدول . وليس هذه العوامل فقط وقفت خلف نشوء الظاهرة الارهابية . هناك دوافع محلية متمثلة بالخروقات الامنية وضعف اجهزة الامن في مواجهة الارهاب . فضلاً على العوامل إذ انتشر التطرف وسيطر الفكر الذي يدعو الى العنف والارهاب حتى في مناهج التعليم والاعلام ووسائل الاتصال وغير ذلك . ويدعم ذلك نقص الحريات العامة والكبت وسيطرة الاقلية على الاغلبية والاستبداد السياسي وسيطرة انظمة الحكم القبلية المحافظة الرافضة للإصلاح السياسي والديمقراطي للعملية السياسية في هذه البلدان . فضلاً على الفقر والبطالة وضياع فرص التنمية . ونقص التعليم او تخلفه او سيطرة الافكار المتطرفة في خلق ناشئة يحملون الفكر الارهابي وعلى استعداد لفعله في اي فرصة . ومن ثم فهي عوامل دافعة للأفراد في الوقوع في شراك الارهاب . ويمكن ان نستنتج من ذلك ان وضع سياسات واستراتيجيات لمكافحة الارهاب تستلزم التصدي للعوامل الدولية والمحلية الدافعة للسلوك الارهابي .

التوصيات :

يوصي الباحث بمجموعة من الاجراءات التي يمكن ان تسهم في مكافحة الارهاب على الصعيدين الدولي والمحلي . ونوجزها بالتالي :

1. تبني اجراءات عسكرية وامنية صارمة . ووضع سياسات واستراتيجيات على الصعيد الداخلي والاقليمي والدولي . نذكر منها تسليح رجل الامن بالعلم والعمل والايمان بدوره وعمله . و تحديث اجهزة الامن وتسليحها بأحدث الاسلحة وتبادل المعلومات والخبرات مع الدول المتقدمة . وتأمين الحدود .

والتعاون مع دول الاقليم والعالم في مواجهة التنظيمات الارهابية التي تهدد دول المنطقة ومن ابرزها تنظيم "داعش" الارهابي .

2. تبني حل عادل للقضية الفلسطينية بما يؤمن قيام الدولة الفلسطينية الموحدة وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة كافة ، وتوقيع اتفاقيات سلام دائم وشامل مع الدول العربية المتاخمة لإسرائيل بأشراف الامم المتحدة .
3. ايجاد حل سلمي للنزاع الاهلي في سوريا من قبل الاطراف الاقليمية والدولية وكف التدخل الاقليمي والدولي في الشأن السوري .
4. الاشتراك بشكل فاعل في التحالف الدولي لمحاربة الارهاب في المنطقة وخصوصاً في محاربة "تنظيم داعش" العراق وسوريا ومواجهة في المنطقة العربية عموماً ، لأنه يشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلم ليس لمنطقة الخليج العربي فحسب ، بل لمنطقة الشرق الاوسط ككل .
5. الكف عن التدخل الامريكي غير العادل في شؤون المنطقة، والانحياز لإسرائيل في المحافل الدولية كافة ، فضلاً عن وضع جدولة للانسحاب العسكري من المنطقة وتحديد مدة زمنية لذلك .
6. الكف عن التدخل الاقليمي في شؤون المنطقة بما فيها التدخل التركي والايراني ، وايجاد تنسيق مشترك بين الدول الخليجية والعربية ، فيما يخص الاخطار المشتركة التي تحيط بها.
7. دعم الاصلاح السياسي والديمقراطي وافساح الحريات العامة في دول الخليج العربية، وايجاد تمثيل حقيقي للأقليات في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً على ايجاد حل لمشكلة البطالة والفقر وتحقيق فرص تنمية شاملة في الاصعدة كافة .
8. تكليف بعض المراكز البحثية العلمية بإجراء دراسات لبيان اسباب انتشار فكر الارهاب والطرق المثلى لمواجهته ، وإنشاء مركز لمكافحة الارهاب تابع لمجلس وزراء الداخلية في دول المجلس، الاخر مع الدول العربية الاخرى ، وتكون لديه الصلاحيات و الاليات التي تمكنه من تنفيذ خطة لمواجهة الارهاب في المنطقة.
9. الاتفاق على تسليم المطلوبين لأي من الدول العربية ، خاصة المتهمين في قضايا الارهاب، وتبادل المعلومات بين مختلف الدول العربية عن كل المنظمات الارهابية .

10. الاتفاق على اصدار تشريع (قانون مكافحة الارهاب) بما يتناسب مع تشريعات لدول الخليجية والعربية عموماً متضمناً وضع تعريف متفق عليه للإرهاب ، واقرار حق المقاومة المشروعة للاحتلال الاجنبي .
11. المواجهة الفكرية والدينية امر مهم و حيوي ، فلا بد من الاتفاق على اجراء حوارات تستهدف كشف الاخطاء الفقهية التي تبنتها التنظيمات الارهابية ، و القيام بتصحيح هذه المفاهيم ، فضلاً على تنشيط دور المؤسسات الدينية لمواجهة الارهاب الذي يدعي انه يحمل افكارا دينية ، وكذلك لرفع مستوى الدعاة ليكونوا قادرين على المواجهة الفكرية، والتأكيد على العلاج الديني والتربية الدينية المعتدلة عن طريق اصلاح برامج التعليم وتطهيرها من الفكر المتطرف والكف عن الترويج له ، والتأكيد على ودعم تماسك الاسرة والمحافظة على روابطها ، والتكفل بمعالجة هموم الشباب والعناية بتربية الناشئة في مراحل التعليم جميعاً ، وتنشيط برامج الحوار والتقريب بين الاديان السماوية والمذاهب الاسلامية كافه ، وتقبل الراي والراي الاخر .
12. المواجهة الاعلامية و الثقافية ، عن طريق برنامج متكامل يُتفق عليه ، و يقوم مركز مكافحة الارهاب الذي نقترحه بالإشراف على تنفيذ هذا البرنامج ، وترشيد الخطاب الاعلامي و إبراز الصورة الصحيحة للإسلام و بيان خطورة الارهاب فضلاً عن التركيز على التقارب بين الاديان والمذاهب والكف عن الترويج للأعمال الارهابية ، وذلك عن طريق عدم التركيز عليها في نشرات الاخبار، لأجل عدم اعطائها الفرصة التي تريدها في الانتشار والدعاية .

المصادر

اولاً :الكتب السياسية والقانونية

1. احمد رفعت ، الإرهاب الدولي في ضوء احكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الامم المتحدة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 .
2. احمد فلاح العموش ، اسباب انتشار ظاهرة الإرهاب ، بحث مقدم إلى ندوة الإرهاب والعولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2004 .
3. احمد فلاح العموش ، اسباب انتشار ظاهرة الإرهاب ، بحث مقدم إلى ندوة الإرهاب والعولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2004 .
4. اسامة حسين محي الدين ، جرائم الإرهاب على المستوى الدولي والمحلي (دراسة تحليلية) المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 2009 .
5. جمال زايد هلال ابو عين ، الارهاب واحكام القانون الدولي ، عالم الكتاب الجديد ، اربد ، 2008 .

6. جمال عبد الخضر عبد الرحيم ، مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب في دول الخليج العربية والشرق الاوسط وتضارب القوانين والمصالح مع الغرب ، الجزء الاول ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، 2004 .
7. حسين شريف ، الارهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الاوسط ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1997 .
8. خالد ناصر نجم ، تغطية الصحافة السعودية للعمليات الارهابية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2006 .
9. د. أحمد ضياء الدين ، ادارة الازمة الامنية ، دراسة تطبيقية لإدارة الازمة في مواجهة العمليات الارهابية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010 .
10. د. الحبيب الجنحاني ، د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل ، المجتمع المدني وابعاده الفكرية ، دار الفكر ، دمشق ، 2003 .
11. د. حسنين المحمدي بوادي ، المنظومة الامنية في مواجهة الارهاب " الاساليب المستحدثة لمواجهة الارهاب ، دار الفكر، الاسكندرية ، 2007 .
12. د. خليل حسين ، ذرائع الارهاب الدولي وحروب الشرق الاوسط الجديد ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2011.
13. د. رشيد الرنيكة ، نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب ، مؤسسة المهدى بن عبود للبحث والدراسات والإعلام ، المغرب ، 2008 .
14. د. سعد علي الشهراني ، تمويل الارهاب ، المجلة العربية للدارسات الامنية والتدريب ، العدد 49 ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2009 .
15. د. سهيل حسين الفتلاوي ، الارهاب الدولي وشرعية المقاومة ، دار الثقافة ، عمان ، 2009 .
16. د. شفيق المصري ، الارهاب الدولي بين السياسة والقانون، مركز البحوث والنشر في الجامعة الاسلامية ، لبنان ، 2013 .
17. د. صادق الاسود علم الاجتماع السياسي ، مطبعة جامعة بغداد ، 1990 .
18. د. علي محمد جعفر ، مكافحة الجريمة :مناهج الامم المتحدة والتشريع الجزائي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت،1998.
19. د. كوركيس يوسف داود،الجريمة المنظمة، الدار العلمية الدولية ، عمان ، 2001.
20. د. محمد السيد عرفه ، تجفيف مصادر تمويل الارهاب ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ،2009 .

21. د. وليد محمد ابو ريه ، التعرف على الارهاب الالكتروني ، ندوة ، استعمال الانترنيت في تمويل الارهاب وتجنيد الارهابيين ، مركز الدراسات والبحوث ، القاهرة ، 2010 .
22. رو نالد كريلينستن ، مكافحة الارهاب ، دراسات مترجمة ، العدد 44 ، ترجمة احمد التيجاني ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2011
23. سالم رضوان الموسوي ، فعل الارهاب والجريمة الارهابية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2010.
24. سعد الدين العثماني ، مرتكزات مكافحة الارهاب وملاحظات حول المقاربة ، في كتاب د. رشيد الرينكه ، نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب ، بلا دار نشر ومكان نشر، 2008 .
25. سهيل حسين الفتلاوي ، فلسفة الاسلام في تجريم الارهاب ومقاومته ، دراسة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
26. عبد الرحمن عسيري وعلي الجنحي ، الانحراف الفكري واثره على الامن الوطني بدول مجلس التعاون ، بحث غير منشور مقدم الى الامانة العامة لمجلس التعاون، الرياض ، 2006 .
27. عبد الله اليوسف ، الشباب والانحراف ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد 13 العدد 15 ، 2004 .
28. عبد الله بن الشيخ محفوظ ، الارهاب التشخيص والحلول ، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير ، الرياض ، 2007 .
29. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1985 .
30. علي بن سعيد عواض عسيري ، مكافحة الارهاب ودور المملكة العربية السعودية في الحرب على الارهاب ، ترجمة مركز ابن العماد ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، 2010 .
31. علي بن فايز الجنحي ، اثر الارهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته ، في كتاب " النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2008 .
32. فؤاد علام ، الارهاب : اسباب انتشاره ووسائل مكافحته ، بحث في كتاب (النظام الامني في منطقة الخليج العربي ، التحديات الداخلية والخارجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2008 .

33. كاستوري سين و تيم موريس ، المجتمع المدني والحرب على الارهاب ، ترجمة حازم ابراهيم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010 .
34. محمد عبد الله ال فايع العسيري وحسن احمد الشهري ، الارهاب الالكتروني وبعض وسائله والطرق الحديثة لمكافحته ، في" استعمال الانترنيت في تمويل الارهاب وتجنيد الارهابيين" ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 2012 .
35. محمد عزيز شكري ، الارهاب الدولي ـ دراسة قانونية ناقدة ، بلا دار نشر ، القاهرة ، 1991 .
36. محمد فتحي عيد ، واقع الارهاب في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات، جامعة ناسف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 1999 .
37. المعجم الوسيط ، صادر عن مجمع اللغة العربية ، الجزء الاول ، ط3 ، القاهرة ، 1960
38. هيثم فالح شهاب ، جريمة الارهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة ، دار الثقافة ، عمان ، 2010 .

ثانياً :الدوريات

1. احمد ثابت واخرون ، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي ، ط 2، سلسلة كتب المستقبل العربي (24) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 .
2. د. بطرس غالي ، الامم المتحدة في مواجهة الارهاب ، مقال منشور في مجلة السياسة الدولية ، العدد 127 ، يناير ، 1997 .
3. د. تميم ظاهر الجادر، الجريمة الارهابية .."دوافعها وسبل الوقاية منها" ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، العدد الرابع 2006 .

ثالثاً : الرسائل الجامعية

1. حسن طوالبه ، العنف والارهاب في المنظور السياسي الديني: دراسة حالة مصر والجزائر ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، 1998 .
2.
3. شذى عبودي عباس ، اليات مكافحة الارهاب واثرها على حقوق الانسان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون، جامعة الكوفة ، 2012 .

رابعاً : الاتفاقيات والقرارات الدولية

1. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بين وزراء خارجية جامعة الدول العربية في 22 / 4 عام 1998 .

2. قرارات المجمع الفقهي الإسلامي، اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي بشأن، الإرهاب لعام 1999 .

خامساً : مصادر الشبكة المعلوماتية العالمية (الانترنيت)

1. د. عبد الرحمن خلف العنزي ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والارهاب ، الدورة التدريبية حول الارهاب والاعلام خلال المدة 24 – 27 / 1/ 2009 في جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ص 13 .، وللمزيد ينظر الموقع الالكتروني الاني : http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/56709?show=full
2. عبد الله عبد العزيز العجلان ، الارهاب الالكتروني في عصر المعلومات ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الاول حول " حماية امن المعلومات والخصوصية في قانون الانترنيت " المنعقد في القاهرة في الفترة من 2– 4 حزيران ، 2008 ، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني الاتي: http://www.startimes.com/f.aspx?t=18471629
3. د. عبد المحسن بدوي محمد ، برامج الاعلام في تنمية الوعي الامني ومكافحة الارهاب (المعوقات والتحديات) ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2009 ، للمزيد ينظر الموقع الاليكتروني الاتي : http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/TrainingCollege/TrainingactivitiesTruningCourses002/act_240109/Documents/005.pdf
4. توصيات المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب http://www.humanitarianibh.net/conferences/inernational%20irhab.htm
5. د.غربي محمد ، تحديات العولمة واثارها على العالم العربي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، للمزيد ينظر الرابط الالكتروني الاتي: http://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_06/article_02.pdf
6. صالح غانم السدلان ، اسباب الارهاب والعنف والتطرف ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، بلا تاريخ نشر ، ص ، ص 20 ، 21 ، للمزيد ينظر الرابط الاليكتروني الاتي : http://www.islamhouse.com/116858/ar/ar/books
7. كمال النيص، الحوار المتمدن ، العدد: 3419 ، 7 / 7 / 2011، للمزيد ينظر الرابط الاليكتروني الاتي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=266268
8. الامم المتحدة في مواجهة الارهاب ، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني الاتي : http://www.un.org/ar/terrorism/securitycouncil.shtml

9. د. جميل حزام الفقيه ، مفهوم الارهاب في القانون الدولي العام ، للمزيد ينظر الموقع الاليكتروني الاتي:
http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafhoom.pdf

سادساً : الكتب بالغة الاجنبية

1. Z.a,Pelezynski ed , The state and Civil Society : studies in Hegel,s Political philosophy (Cambridge , New York : Cambridge University press , 1984)
2. Seyla Benhabib: The logic of Civil Society ,a Reconsideration of Hegel and Marx ' philosophy and social criticism , vol.8 , no2(1981.
3. Frey , Dealing with , Terrorism : Stick and Carrot (Edward Elgar Publishing Limited , 2004.
4. J.Bill &R. Springborg,Politics in the Middle East (London : Longman , 1999)
5. Leonard Weinberg ,The Challenges of Conceptualizing Terrorism , Frank Cass , Taylor and Francis, Inc., 2004 .
7. William Keller and Gordon Mitchell , Hitting First: Preventive Force in U.S. Security Strategy , University of Pittsburgh Press, 2006 .
http://www.comm.pitt.edu/hitting-first-preventive-force-us-security-strategy

الهوامش :

(1) Leonard Weinberg ,The Challenges of Conceptualizing Terrorism , Frank Cass , Taylor and Francis, Inc., 2004 , p , 6 .

(2) المادة الاولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بين وزراء خارجية جامعة الدول العربية في 22 / 4 عام 1998 .

(3) محمد عبد الله ال فايع العسيري وحسن احمد الشهري ، الارهاب الالكتروني وبعض وسائله والطرق الحديثة لمكافحته ، في" استعمال الانترنيت في تمويل الارهاب وتجنيد الارهابيين" ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 2012 ، ص 224 .

(4) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي، اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي بشأن، الإرهاب لعام 1999 .

(5) احمد رفعت ، الإرهاب الدولي في ضوء احكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية وقرارات الامم المتحدة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 ،ص 12 .

(6) عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ط2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1985 ، 153 .

(7) اسامة حسين محي الدين ، جرائم الإرهاب على المستوى الدولي والمحلي (دراسة تحليلية) المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 2009 ، ص 33 .

(8) المعجم الوسيط ، صادر عن مجمع اللغة العربية ، الجزء الاول ، ط3 ، القاهرة ، 1960 ، ص 338 .

(9) محمد عزيز شكري ، الارهاب الدولي ـ دراسة قانونية ناقدة ، بلا دار نشر ، القاهرة ، 1991 ، ص 204 .

(10) د. جميل حزام الفقيه ، مفهوم الارهاب في القانون الدولي العام ، للمزيد ينظر الموقع الاليكتروني الاتي: http://ycsr.org/derasat_yemenia/issue_93/mafhoom.pdf ، ص 46 .

(11) سهيل حسين الفتلاوي ، فلسفة الاسلام في تجريم الارهاب ومقاومته ، دراسة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 41 .

(12) من الامثلة على ذلك وصول الجبهة الاسلامية للإنقاذ في الجزائر الى السلطة في نهاية عام 1991 والغاء نتائج الانتخابات وحظر الجماعة مع بداية عام 1992 من قبل العسكر وما صاحبها من اعتقالات واضطرابات ادت الى مذابح على يد ما سمي "بالجيش الاسلامي للإنقاذ" الذي اعلن "الجهاد" ضد السلطة وكل من يواليها ، ومن الامثلة الاخرى على وصول الجماعات المتطرفة الى السلطة هو وصول حزب العدالة والتنمية الاسلامي الى السلطة في تركيا ، فضلاً على حركة النهضة في تونس بعد ثورة 17 ديسمبر 2010 ، وجماعة الاخوان المسلمين الى السلطة في مصر بعد الاطاحة بنظام الرئيس السابق حسني مبارك بعد ما عرف بثورة 25 يناير 2011 .

(13) د. شفيق المصري ، الارهاب الدولي بين السياسة والقانون، مركز البحوث والنشر في الجامعة الاسلامية ، لبنان ، 2013 ، ص57.

(14) سعد الدين العثماني ، مرتكزات مكافحة الارهاب وملاحظات حول المقاربة ، في كتاب د. رشيد الرينكه ، نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب ، بلا دار نشر ومكان نشر، 2008 ، ص 6 .

(15) د. خليل حسين ، ذرائع الارهاب الدولي وحروب الشرق الاوسط الجديد ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2011، ص32 .

(16) د. وليد محمد ابو ريه ، التعرف على الارهاب الالكتروني ، ندوة ، استعمال الانترنيت في تمويل الارهاب وتجنيد الارهابيين ، مركز الدراسات والبحوث ، القاهرة ، 2010 ، ص 3 ، ص 4 .

(17) خالد ناصر نجم ، تغطية الصحافة السعودية للعمليات الارهابية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2006 ، ص 14

(18) الامم المتحدة في مواجهة الارهاب ، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني الاتي : http://www.un.org/ar/terrorism/securitycouncil.shtml

(19) William Keller and Gordon Mitchell , Hitting First: Preventive Force in U.S. Security Strategy , University of Pittsburgh Press, 2006 . http://www.comm.pitt.edu/hitting-first-preventive-force-us-security-strategy

(20) د. شفيق المصري ، الارهاب الدولي بين السياسة والقانون ، مصدر سابق ، ص 59 .

(21) ايريك رولو : باحث وصحفي ودبلوماسي فرنسي سابق متخصص في شؤون منطقة الشرق الاوسط ، للاطلاع على مقالته كاملة ، يمكن الوصول عن طريق الموقع الالكتروني الاتي : http://articles.islamweb.net/Media/index.php?page=article&lang=A&id=6593

(22) عبد الله بن الشيخ محفوظ ، الارهاب التشخيص والحلول ، شركة العبيكان للابحاث والتطوير ، الرياض ، 2007 ، ص 11 .

(23) حسن طوالبه ، العنف والارهاب في المنظور السياسي الديني: دراسة حالة مصر والجزائر ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، 1998 ، ص 29 .

(24) المصدر نفسه ، ص 30 .

(25)J.Bill &R. Springborg,Politics in the Middle East (London : Longman , 1999) , p . 294 – 297 .

(26)J.Bill &R. Springborg,Politics in the Middle East, opp cit , p 296 .

(27) سهيل حسين الفتلاوي ، فلسفة الاسلام في تحريم الارهاب ومقاومته ، مصدر سابق ، ص 45 .

(28) سالم رضوان الموسوي ، فعل الارهاب والجريمة الارهابية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2010، ص 62 .

(29) الوهابية : مذهب اسلامي متطرف يعود اصل تسمية الى محمد بن عبد الوهاب وهو شخصية من نجد في المملكة العربية السعودية عاش في الفترة (1703 1791 م) وهو شخصية دينية متطرفة من المذهب الحنبلي كان لفكره المتطرف اثر في

نشوء العديد من التنظيمات الارهابية وعلى راسها تنظيم القاعدة وتوابعها وكان اخرها ما عرف بتنظيم " الدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش" الذي مارس اعمالاً ارهابية وحشية أساءت الى تعاليم الدين الاسلامي الحنيف .

(30) كمال النيص، الحوار المتمدن ، العدد: 3419 ، 7 / 7 / 2011، للمزيد ينظر الرابط الاليكتروني الاتي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=266268

(31) حسن طوالبة ، العنف والارهاب في المنظور السياسي الديني ، مصدر سابق ، ص 30 .

(32) صالح غانم السدلان ، اسباب الارهاب والعنف والتطرف ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، بلا تاريخ نشر ، ص ، ص 20 ، 21 . للمزيد ينظر الرابط الاليكتروني الاتي :
http://www.islamhouse.com/116858/ar/ar/books

(33) كمال النيص ، مصدر سابق .

(34) مع ملاحظة ان اسامة بن لادن حالة خاصة ، وهو مليونير سعودي ينحدر من اصول يمنية ، كما ان ايمن الظواهري وابو مصعب الزرقاوي كانوا يعملون اطباء قبل اندماجهم في المنظمات الارهابية ، و يصنفون على انهم ينحدرون من الطبقات الوسطى المتعلمة تعليماً حديثاً .

(35) د. كوركيس يوسف داود،الجريمة المنظمة، الدار العلمية الدولية ، عمان ، 2001، ص 83 .

(36) احمد ثابت واخرون ، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي ، ط 2، سلسلة كتب المستقبل العربي (24) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ، ص 231 .

(37) د. صادق الاسود علم الاجتماع السياسي ، مطبعة جامعة بغداد ، 1990 ، ص 19 .

(38) د. صادق الاسود ، المصدر السابق ، ص 67 .

(39) احمد فلاح العموش ، اسباب انتشار ظاهرة الإرهاب ، بحث مقدم إلى ندوة الإرهاب والعولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2004 ، ص 32 .

(40) هيثم فالح شهاب ، جريمة الارهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة ، دار الثقافة ، عمان ، 2010 ، ص 51 .

(41) د. سهيل حسين الفتلاوي ، الارهاب الدولي وشرعية المقاومة ، دار الثقافة ، عمان ، 2009 ، ص 88 .

(42) بطرس غالي ، الامم المتحدة في مواجهة الارهاب ، مقال منشور في مجلة السياسة الدولية ، العدد 127 ، يناير ، 1997 ، ص 8 .

(43) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(44) د. سهيل حسين الفتلاوي ، الارهاب الدولي وشرعية المقاومة ، مصدر سابق ، ص 22 .

(45) د.تميم ظاهر الجادر، الجريمة الارهابية ..."دوافعها وسبل الوقاية منها" ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، العدد الرابع 2006 ، ، ص 76 .

(46) د. علي محمد جعفر ، مكافحة الجريمة :مناهج الامم المتحدة والتشريع الجزائي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت،1998، ص 177 وما بعدها .

(47) محمد فتحي عيد ، واقع الارهاب في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات ، جامعة ناسف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 1999 ، ص 188 .

(48) كاستوري سين و تيم موريس ، المجتمع المدني والحرب على الارهاب ، ترجمة حازم ابراهيم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010 ، ص 173 . وانظر ايضا جمال زايد هلال ابو عين ، الارهاب واحكام القانون الدولي ، عالم الكتاب الجديد ، اربد ، 2008 ، ص 193 .

(49) عبد الله اليوسف ، الشباب والانحراف ، مجلة الفكر الشرطي ، المجلد 13 العدد 15 ، 2004 ، ص32 وللمزيد ايضا ينظر عبد الرحمن عسيري وعلي الجنحي ، الانحراف الفكري واثره على الامن الوطني بدول مجلس التعاون ، بحث غير منشور مقدم الى الامانة العامة لمجلس التعاون ، الرياض ، 2006 ،ص 11.

(50) احمد فلاح العموش ، اسباب انتشار ظاهرة الإرهاب ، بحث مقدم إلى ندوة الإرهاب والعولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2004 ، ص 73 .

(51) د.غربي محمد ، تحديات العولمة واثارها على العالم العربي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، للمزيد ينظر الرابط الالكتروني الاتي:
http://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_06/article_02.pdf

(52) رو نالد كريلينستن ، مكافحة الارهاب ، دراسات مترجمة ، العدد 44 ، ترجمة احمد التيجاني ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2011 ، ص 36 ، وللمزيد ينظر توصيات المؤتمر الدولي لمكافحة الارهاب
http://www.humanitarianibh.net/conferences/inernational%20irhab.htm

(53) عبد الله بن الشيخ محفوظ بن بيه ، الارهاب التشخيص والحلول مصدر سابق ، ص20 .

(54) د. حسنين المحمدي بوادي ، المنظومة الامنية في مواجهة الارهاب " الاساليب المستحدثة لمواجهة الارهاب ، دار الفكر، الاسكندرية ، 2007 ، ص 85 .

(55) رونالد كريلينستن ، مكافحة الارهاب ، مصدر سابق ، ص 167

(56) فؤاد علام ، الارهاب : اسباب انتشاره ووسائل مكافحته ، بحث في كتاب (النظام الامني في منطقة الخليج العربي ، التحديات الداخلية والخارجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2008 ، ص 342 .

(57) شذى عبودي عباس ، اليات مكافحة الارهاب واثرها على حقوق الانسان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون، جامعة الكوفة ، 2012 ، ص 57 .

(58) المصدر نفسه ، ص 58.

(59) د. أحمد ضياء الدين ، ادارة الازمة الامنية ، دراسة تطبيقية لإدارة الازمة في مواجهة العمليات الارهابية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010 ، ص 228 .

(60) هيثم فالح شهاب ، جريمة الارهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة ، مصدر سابق ، ص 193 .

(61) المصدر نفسه ، ص 192 ، ص 193 .

(62) د. عبد المحسن بدوي محمد ، برامج الاعلام في تنمية الوعي الامني ومكافحة الارهاب (المعوقات والتحديات) ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2009 ، للمزيد ينظر الموقع الاليكتروني الاتي :
http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/TrainingCollege/Trainingactivities/TruningCourses002/act_240109/Documents/005.pdf

(63) علي بن سعيد عواض عسيري ، مكافحة الارهاب ودور المملكة العربية السعودية في الحرب على الارهاب ، ترجمة مركز ابن العماد ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2010 ، ص 96 .

(64) محمد فتحي عبد ، مكافحة الارهاب ، مصدر سابق ، ص 148 .

(65) علي بن فايز الجنحي ، اثر الارهاب في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته ، في كتاب " النظام الامني في منطقة الخليج العربي التحديات الداخلية والخارجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، 2008 ، ص ، ص 350 ، 351 .

(66) احمد فلاح العموش ، مصدر سابق، ص 32

(67) رونالد كريلينستن ، مكافحة الارهاب ، مصدر سابق ، ص210 .

(68) د. سعد علي الشهراني ، تمويل الارهاب ، المجلة العربية للدارسات الامنية والتدريب ، العدد 49 ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2009 ، ص 237 ، وينظر ايضا د. كوركيس يوسف داود ، الجريمة المنظمة، مصدر سابق، ص 80 .

(69) جمال عبد الخضر عبد الرحيم ، مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب في دول الخليج العربية والشرق الاوسط وتضارب القوانين والمصالح مع الغرب ، مصدر سابق ، ص 184 ، وانظر ايضا ، د. محمد السيد عرفه ، تجفيف مصادر تمويل الارهاب ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ،2009 ، ص 105

(70) حسين شريف ، الارهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الاوسط ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1997 ، ص 75.

(71) جمال عبد الخضر عبد الرحيم ، مكافحة عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب في دول الخليج العربية والشرق الاوسط وتضارب القوانين والمصالح مع الغرب ، مصدر سابق ، ص 186 .

(72) وتعرف بالمجموعة الدولية للعمل المالي (**FATF**) المعنية بالإجراءات المالية على المستوى الدولي ، حيث تمارس دوراً مهماً في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب فتبذل جهود متواصلة ومكثفة في رفع مستوى تبني اجراءات مكافحة تلك العمليات ، وقد تم تشكيل هذه المنظمة اثناء اجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى (**G V**) في باريس 1989 ، وهي (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، اليابان ، المانيا ، ايطاليا ، كندا)

(73) عبد الله عبد العزيز العجلان ، الارهاب الالكتروني في عصر المعلومات ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الاول حول " حماية امن المعلومات والخصوصية في قانون الانترنيت " المنعقد في القاهرة في الفترة من 2- 4 حزيران ، 2008 ن للمزيد ينظر الموقع الالكتروني الاتي: http://www.startimes.com/f.aspx?t=18471629 و محمد السيد عرفه، تجفيف مصادر تمويل الارهاب ، مصدر سابق ، ص 30 .

(74) هيثم فالح شهاب ، جريمة الارهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة مصدر سابق، ص 187 .

(75)Frey , Dealing with , Terrorism : Stick and Carrot (Edward Elgar Publishing Limited , 2004) p , 35

(76) محمد فتحي عبد ، مكافحة الارهاب ، مصدر سابق، ص 135 .

(77) د. تميم ظاهر الجادر ، الجريمة الارهابية ، دوافعها وسبل الوقاية منها ، مصدر سابق، ص 86

(78) د. تميم ظاهر الجادر ، الجريمة الارهابية ، دوافعها وسبل الوقاية منها ، مصدر سابق، ص 87 .

(79) محمد فتحي عبد ، مكافحة الارهاب ، مصدر سابق ، ص 136 ، ص 137

(80) د. تميم ظاهر الجادر ، الجريمة الارهابية ، دوافعها وسبل الوقاية منها ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ، 4 ، الجامعة المستنصرية ، 2006 ، ص 87

(81) د. رشيد الرنيكة ، نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب ، مؤسسة المهدى بن عبود للبحث والدراسات والإعلام ، المغرب ، 2008 ، ص 12 .

(82) د. الحبيب الجنحاني ، د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل ، المجتمع المدني وابعاده الفكرية ، دار الفكر ، دمشق ، 2003 ، ص29 ، ص 30 .

(83)Seyla Benhabib: The logic of Civil Society ,a Reconsideration of Hegel and Marx ' philosophy and social criticism , vol.8 , no2(1981,pp152-166.

(84)Z.a,Pelezynski ed , The state and Civil Society : studies in Hegel,s Political philosophy (Cambridge , New York : Cambridge University press , 1984), p 13

(85)Frey , Dealing with , Terrorism : Opp . Cit , p , 36

(86). Seyla Benhabib: The logic of Civil Society , opp Cit, P 144 .

(87) د. عبد الرحمن خلف العنزي ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف والارهاب ، الدورة التدريبية حول الارهاب والاعلام خلال المدة 24 – 27 / 1/ 2009 في جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ص 13 .، وللمزيد ينظر الموقع الالكتروني الاني : http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/56709?show=full

(88) كاستوري سين ، و تيم موريس ، المجتمع المدني والحرب على الارهاب مصدر سابق ، ص 173 .

(89) د. الحبيب الجنحاني ود. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل ، المجتمع المدني وابعاده الفكرية ، مصدر سابق ، ص 197 .